

A/71/1

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة الحادية والسبعون  
الملحق رقم ١

## تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-001X

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	الأول - مقدمة
١٢	الثاني - أعمال المنظمة
١٢	ألف - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة
١٢	١ - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
١٦	٢ - ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ
١٧	باء - صون السلام والأمن الدوليين
١٩	١ - منع نشوب النزاعات والوساطة
٢٢	٢ - عمليات السلام
٢٤	٣ - حماية المدنيين
٢٧	٤ - المراحل الانتقالية للبعثات
٢٧	٥ - الحفاظ على السلام
٢٩	٦ - عمليات الانتقال الديمقراطي والانتخابات
٣٠	جيم - تنمية أفريقيا
٣٢	دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
٣٥	هاء - التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية
٣٧	واو - تعزيز العدالة والقانون الدولي
٣٩	زاي - نزع السلاح
٤٢	حاء - مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره
٤٧	الثالث - تعزيز المنظمة
٥١	الرابع - خاتمة

## الفصل الأول

### مقدمة

١ - تعود بي الذاكرة، وأنا أقدم إلى الدول الأعضاء تقريرى السنوى العاشر والأخير عن أعمال المنظمة، إلى دياحة تقريرى السنوى الأول الذى أشرت فى سطورها الأولى إلى أن الدول الأعضاء وشعوب العالم باتت تطالب الأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهود - فى مزيد من مجالات العمل ومزيد من المواقع ومزيد من الظروف العصبية - أكثر من أى وقت مضى فى تاريخ المنظمة. ولقد ظل هذا الاتجاه هو السمة المميزة للسنوات العشر التى قضيتها فى إدارة دفة الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأجدي أتأهب لمغادرة منصبى والأمم المتحدة قد نشرت مزيدا من البعثات السياسية ومزيدا من أفراد حفظة السلام فى مزيد من - أخطر - المواقع على نحو لم يسبق له نظير. وتعاضم عبء العمل الإنساني الملقى على عاتق المنظمة أكثر من أى وقت مضى، وشمل هذا العبء النازحين الذين شردوا من ديارهم بأعداد لا مثيل لها منذ تأسيس الأمم المتحدة. ونتيجة لاعتماد اتفاقات جديدة وجريئة فى مجالى التنمية المستدامة وتغير المناخ، صارت للمنظمة خطة للتنمية المستدامة تنضح بطموح غير مسبوق. ولقد سبق أن مرت المنظمة بفترات تعددت فيها المطالب، لكن نطاق عملياتها وبرامجها العالمية ودرجة تعقيدها بلغا فى الوقت الراهن حدا غير مسبوق، رغم ما تكابده من شحّ الموارد. وبفضل تكيفها مع الاحتياجات والفرص المتغيرة، صارت المنظمة تضطلع بولاياتها بمزيد من الفعالية والكفاءة. بيد أن تعاضم الطلب يستلزم فى نهاية المطاف أن تزيد الدول الأعضاء من استثمارها وثقتها تمكينا للمنظمة من مواصلة الوفاء بمهامها.

٢ - ويتمشى ارتفاع مستوى التطلعات إلى الأمم المتحدة مع التغيرات المذهلة الحاصلة فى الساحة العالمية والعدد المتزايد من التحديات التى ليس بمقدور أى بلد أن يواجهها بمفرده. وهذا يذكرنا من جديد بقيمة الأمم المتحدة الراسخة باعتبارها محفلا لحل المشكلات ووسيلة لتقاسم الأعباء. لقد كان هذا العقد عقد الاضطرابات والزلزلة والتحولات المتسارعة. وأتاحت العولمة العديد من الفرص لتحقيق الازدهار وإرساء الإحساس بالانتماء للمجتمع العالمى وإنسانيتنا المشتركة. غير أن تنامي الفرص كان مصحوبا بازدياد المخاطر والتحديات غير المتوقعة. فمثلما تنتقل السلع والأشخاص بسلاسة عبر الحدود، تتسلل الأمراض والأسلحة والدعاية المتطرفة بالسلاسة نفسها. والحادثة التى تقع فى أى بقعة من بقاع العالم لا يلبث أن يتردد صداها فى جميع أنحاء المعمورة. وتخللت هذا العقد سلسلة من الأزمات ذات التداعيات العالمية، بدءا بالأزمة المالية وأزميتى الغذاء والنفط وانتهاء بموجة القلاقل التى رزى بها الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأدت هذه الانتكاسات إلى تحويل وجهة الموارد

بعيدا عن التنمية وتخصيصها للتصدي للأزمات، كما أدت إلى تضخيم الخوف والقلق في العديد من الدوائر. ولم يأل القادة والمؤسسات العالمية جهدا، طوال فترة ولايتي، من أجل مواكبة التحولات والحفاظ على ثقة الشعوب في قدرتهم على مجابهة التدايعات الناجمة عن هذه التحولات. ودشن هذا العقد عصر وسائط التواصل الاجتماعي، العصر الذي صار فيه صوت "نحن الشعوب" مسموعا بل مدويا أكثر فأكثر في المنابر المعنية بالشؤون العالمية. فطفق الناس يطالبون عن حق قادتهم والأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهود. وأنا على ثقة أنهم سوف ينظرون إلى هذا العقد كفترة حرصت فيها المنظمة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، وسعت في الوقت نفسه إلى التكيف مع التحولات العالمية العميقة لكي تتمكن من مواصلة الوفاء برسالتها على امتداد العصور المقبلة.

٣ - لقد تقلدت منصبي وأنا عاقد العزم على تكييف الأمم المتحدة - ودعم تكييف الدول الأعضاء - مع ظاهرة الترابط المتزايد في عالم سريع التغير. وتحقيقا لهذه الغاية، أجريت سلسلة من الإصلاحات الهيكلية واتخذت خطوات أخرى لتحسين أداء المنظمة وفعاليتها، كما قمت في الوقت ذاته ببحث الدول الأعضاء بقوة على الوفاء بالتزاماتها على صعيد الركائز الثلاث كلها التي تسند عمل المنظمة، ألا وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وتكلل الكثير من الجهود التي بذلتها بالنجاح في غضون هذه الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير.

٤ - ففي مجال التنمية، ما فتئت أدعو طوال فترة ولايتي إلى الوفاء بالوعود المقطوعة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والتعجيل بتنفيذها. ولقد حققنا الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية بتخفيض الفقر على الصعيد العالمي بمقدار النصف. ومكنا مزيدا من الفتيات من الالتحاق بالمدارس، وأنقذنا مزيدا من الأمهات من الموت أثناء الولادة. وتلك إنجازات لا يستهان بها، لكنها غير كافية لتحقيق حياة كريمة للجميع. ذلك أن هناك أناسا في العالم ما زالوا يكدحون ابتغاء سد رمق أطفالهم والحصول على أجر الكفاف والعيش في كرامة وسلام. وعندما أوشك حلول الموعد النهائي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، أدركنا أن الأهداف المقبلة ينبغي أن تعزز على نحو أكثر شمولاً التكامل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإشراف البيئي. وانبرى لهذا المسعى تحالف عالمي مثير للإعجاب، التأم من أجل تدييح مجموعة من أهداف التنمية المستدامة اعتمدها الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في إطار خطة عام ٢٠٣٠. وجرى صوغ هذه الأهداف لتكون عالمية وأوسع نطاقا وأكثر شمولاً من سواها، حيث تضمنت غايات رئيسية من قبيل السلام والعدالة ومتانة المؤسسات.

٥ - وإدراكاً بأننا أول جيل يشعر بآثار تغير المناخ على نحو ملموس وآخر جيل يمكنه أن يتخذ خطوات مجدية لدرء أو حسم العواقب، قررت في باكورة ولايتي أن أقوم بدور ريادي لمجابهة هذا التهديد الوجودي. وعندما تقلدت مناصبي، كان تقدم المفاوضات الدولية بشأن المناخ بطيئاً، ولم يكن مقبولاً على الصعيد العالمي أن يضطلع الأمين العام للأمم المتحدة بدور شخصي في هذا المضمار. لكنني لم أستطع الوقوف مكتوف الأيدي متفرجاً على تعثر الاستجابة العالمية لهذا التحدي المفصلي في عصرنا، الذي باتت آثاره ترخي بالفعل سدولها على جميع مجالات عمل الأمم المتحدة. فقامت بالتواصل مع قادة العالم بشكل مباشر، وزرت بعض أصقاع العالم الأشد تضرراً، واتخذت طائفة واسعة من المبادرات الأخرى بهدف إبقاء هذه القضية - بما يشمل تمويل الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ - في صدارة جدول الأعمال العالمي. وتضافرت هذه الجهود مع الإجراءات العالمية التي اتخذها قادة العالم والمجتمع المدني والقطاع الخاص والعديد من الجهات المعنية الأخرى، على شتى المستويات، فتوجت بإبرام اتفاق باريس عام ٢٠١٥. لقد كان هذا الاتفاق انتصاراً للناس، ولكوكب الأرض، بل ولبدأ تعددية الأطراف ذاته. وفي يوم الأرض عام ٢٠١٦، وقع الاتفاق ١٧٥ بلداً، مما يعدّ رقماً قياسياً عالمياً جديداً. وما زال الكثير من العمل الشاق ينتظرنا، لكنني سأغادر مناصبي مفعماً بالتفاؤل لأن هذه القضية لقيت ما تستحقه من الاهتمام في الوقت المناسب لإحداث تغيير ذي بال.

٦ - إن المرأة تملك المفتاح الكفيل بدفع عجلة التقدم في تنفيذ جدول الأعمال الدولي برمته. لذلك جعلت من تمكين المرأة مهمة رئيسية طوال فترة ولايتي. فأسهمت في إخراج هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى حيز الوجود، واتخذت مبادرات خاصة بشأن قضايا من قبيل صحة الأم والطفل، والعنف الجنسي، وتمكين المرأة اقتصادياً. وحاولت أن أكون مثالا يحتذى في هذا المضمار بتحسين التوازن الجنساني عند تعيين الموظفين في المناصب العليا بالأمم المتحدة نفسها. ولم نحقق التكافؤ المرتجى، لكننا حططنا خلال فترة ولايتي العديد من الحواجز غير المرئية. فعندما استلمت مقاليد مناصبي، لم تكن هناك أي امرأة تتولى رئاسة عمليات حفظ السلام في الميدان. والآن، صار قرابة الربع من بعثات الأمم المتحدة يرأسها نساء. وعيّنت أيضاً أول امرأة في منصب مستشار قانوني، وأول امرأة في منصب مستشار لشؤون الشرطة، وأول امرأة في منصب قائد قوة، وما يربو على ١٠٠ امرأة في منصب أمين عام مساعد أو وكيل الأمين العام.

٧ - وبالنظر إلى الارتفاع غير المسبوق في أعداد الشباب عبر العالم، سعيت أيضاً إلى استغلال الطاقات التي تزخر بها الأجيال الشابة. ولقد لمسنا مراراً وتكراراً ما يحرك الشباب

من طاقة وحماس ورغبتهم الجارحة في إسماع صوتهم حيال القضايا التي تهمهم. فاستجبت بتعيين مبعوث للأمين العام معني بالشباب - هو نفسه شاب لم يتعدّ ٢٨ ربيعاً - وبذل كل جهد ممكن لضمان إسماع صوت "الأجيال المقبلة" في دوائر صنع القرار بالأمم المتحدة. وآلت على نفسي أن ألتقي بالشباب كلما أمكنني ذلك من أجل الاستماع إلى شواغلهم وتشجيعهم باعتبارهم قادة الغد.

٨ - وفي مجال السلام والأمن، جعلت من درء نشوب النزاعات أولوية طوال فترة ولايتي، وبدأت بتوطيد قدرات الأمم المتحدة في ميدان الوساطة والدبلوماسية الوقائية. ولا أدلّ على نجاعة هذه الإصلاحات من تعاضم طلب الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين طوال هذا العقد وفي جميع أنحاء العالم على إسهام الأمم المتحدة في ميدان الدبلوماسية الوقائية والوساطة ودعم الوساطة. وفي عام ٢٠١٦ فحسب، يواصل مبعوثو الأمين العام تحشم مهامهم الدبلوماسية الجسيمة في الجمهورية العربية السورية واليمن وليبيا وفي أماكن أخرى، في الوقت الذي يعكف فيه موظفو الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وضمن الأفرقة القطرية على العمل بما يلزم من الحصافة في جميع أرجاء المعمورة ابتغاء درء النزاعات العنيفة وتعزيز آفاق الحوار. ويسرّني أن الدول الأعضاء استجابت للسلسلة الأخيرة من الاستعراضات المستقلة لعملائنا في مجالات عمليات حفظ السلام وبناء السلام والمرأة والسلام والأمن، فشددت في إطار هذه الاستعراضات على ضرورة منع نشوب النزاعات. وما زال أمامنا الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه لترجمة هذه الأقوال إلى أفعال على نحو مستمر. وفي هذا الصدد، كنت قد أطلقت مبادرة "الحقوق أولاً" بهدف تحسين الترابط بين الركائز الثلاث - السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - وحمل الأمم المتحدة على الأخذ بمبدأ منع الانتهاكات في سياق صنع قراراتها على الصعيد الداخلي.

٩ - وخلال فترة ولايتي، أصبحت الأمم المتحدة تتبوء الموقع الثاني في العالم من حيث عدد القوات المنشورة. وبلغ عدد قوات حفظ السلام المنشورة مستويات لم يسبق لها نظير. ولم تكن تلك القوات أكبر عدداً فحسب، بل كانت أيضاً أكثر تعقيداً إلى حد بعيد، وكانت تُنشر أحياناً في مواقع جد نائية. وما فتئت بيئات العمل تزداد خطورة من جراء تدهور الحالة الأمنية في العديد من المناطق. واضطررنا ذلك إلى التحلي بروح الابتكار باستمرار لجعل عمليات السلام أكثر استجابة وفعالية وخضوعاً للمساءلة. وقمنا من ثمّ بإجراء إصلاحات مهمة في هيكل الأمم المتحدة المعني بالسلام والأمن طوال فترة ولايتي. فعندما توليت مقاليد مناصبي، كان الهيكل الجديد لبناء السلام يتأهب للانطلاق، ثم ما لبث أن أسهم بشكل فعال، على امتداد فترة ولايتي، في سعيينا إلى تعزيز فرص النجاح في بناء

السلام والحفاظ عليه في البلدان التي كابدت ويلات الحروب. ولقد اعتمدت الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة قرارات رائدة بشأن الحفاظ على السلام، تجسّد قسماً وافراً من الدروس التي تعلمناها طوال مسيرتنا.

١٠ - كذلك أختتم فترة ولايتي بجزمة الإصلاحات التي أجريتها لنظمتنا المتعلقة بنشر عمليات حفظ السلام وإدارتها. واستُهلّت هذه الإصلاحات بإنشاء إدارة الدعم الميداني، واختُتمت باقتراحات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي قدم توصيات مهمة بشأن سبل تحسين إدارة عمليات السلام وتمتين الشراكات العالمية التي تسندها. وستؤول بعض الأفكار التي اقترحها الفريق بالضرورة إلى خلفي، ويوجد العديد من الأفكار المهمة بين أيدي الدول الأعضاء، ويُتوقع أن يكون النصيب الأوفر من الأفكار التي تقع ضمن نطاق صلاحياتي قد تُنفذ بحلول وقت انتهاء فترة ولايتي.

١١ - بيد أن الإصلاحات المؤسسية لن تكفي بمفردها لتعزيز فعالية عملياتنا في المستقبل، ما لم تقترن بتجديد الإرادة والثقة السياسيّتين على النحو المطلوب. ولقد أدت بعض التحديات التي برزت في السنوات الأخيرة إلى إضعاف الاتفاق بين الدول الأعضاء التي تساهم بشئ الطرق في عمليات السلام، وفيما بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، وباتت إعادة الاتفاق إلى نصابه مسألة ملحة، لا سيما في الحالات التي تستلزم موافقة الحكومات المضيفة. وشعرت بخيبة الأمل بشكل خاص إزاء صمت مجلس الأمن على طرد موظفي الأمم المتحدة المدنيين من الصحراء الغربية. وشعرت بخيبة الأمل أيضاً إزاء الدعم المحدود المقدم للمقترحات الجديدة الرامية إلى تعزيز قدرتنا على منع نشوب النزاعات، نظراً إلى وجود توافق آراء بشأن الحاجة الملحة إلى تحسين أدائنا في مجال درء النزاعات العنيفة قبل نشوبها.

١٢ - ولقد اضطررنا تدهور البيئة الأمنية إلى تلمّس طرائق مبتكرة أخرى. وبدأت الفترة المشمولة بالتقرير بإنهاء أول بعثة طوارئ صحية تابعة للأمم المتحدة. وتشكل بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا مثلاً هاماً وناجحاً على تسخير الأمم المتحدة قدراتها السياسية واللوجستية وغيرها من القدرات بطريقة مرنة ومبتكرة للتصدي لضروب الأزمات غير المتوقعة التي باتت تبتلي عالمنا المترابط بشكل متزايد أكثر من أي وقت مضى. كذلك اقتضت التهديدات الناشئة من قبيل الجريمة المنظمة والتطرف العنيف اتّباع نهج جديدة والاستجابة بشكل جماعي مسؤول. ومن النتائج الرئيسية لهذا الجهد خطة العمل لمنع التطرف العنيف. ومن دواعي سروري أن الدول الأعضاء أيدت الدعوة الواردة في خطتي إلى اتباع نهج شامل لا يشمل فحسب تدابير مكافحة الإرهاب القائمة على الأمن، بل يتضمن أيضاً خطوات وقائية منهجية لمعالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تطرف الأفراد وتدفعهم

إلى الانضواء تحت لواء الجماعات المتطرفة العنيفة. وإني أتطلع إلى أن تواصلوا انخراطكم في هذا المسعى وتفاعلكم مع القضايا ذات الصلة في إطار متابعة استعراض الجمعية العامة لاستراتيجيتها المعنية بمكافحة الإرهاب.

١٣ - ومن الحلول المبتكرة الأخرى التصدي لاستخدام أسلحة كيميائية في الجمهورية العربية السورية، حيث أنشئت آلية تحقيق مشتركة مزدوجة الهدف، تتولى التحقيق في الاستخدام المحدد لهذه الأسلحة اللإنسانية والقيام بدور الرادع على استخدامها في المستقبل. وبوجه أعم، دعوت إلى اتخاذ إجراءات على نطاق جدول أعمال نزع السلاح برمته، بما يشمل الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسعت إلى تنشيط جدول أعمال عدم الانتشار والنهوض بالتدابير الرامية إلى حماية المدنيين والمقاتلين من الأسلحة العشوائية. وكان من دواعي سروري الخاص أن أرحب باعتماد الاتفاق بشأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية في تموز/يوليه ٢٠١٥، الذي يشهد على قيمة الدبلوماسية.

١٤ - واقترنت فترة ولايتي بتعاضم الاحتياجات الإنسانية على نحو غير مسبوق في العالم قاطبة، وبارتفاع التشريد القسري إلى أعلى مستوياته منذ تأسيس هذه المنظمة. وجاء عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني عام ٢٠١٦ تنويجا لدعوتي إلى تعزيز عالمية منظومة العمل الإنساني وإخضاعها لمزيد من المساءلة وجعلها أشد صلابة. وستواصل جهودنا في إطار الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر في نيويورك. فرسالي الرئيسية تكمن في الدعوة إلى حشد التضامن العالمي من أجل تلبية احتياجات إخواننا في الإنسانية. وهذا موضوع ظللت أحاول أن أعالجه منذ بواكير دعوتي الرامية إلى إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان، بدءا بدعم إنشاء مجلس حقوق الإنسان عندما تقلدت منصبى للتو، ومرورا بمحلاتي الموجهة إلى إلغاء عقوبة الإعدام وإنهاء التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسية، وكذلك مبادرة "الحقوق أولاً". ومما يتلج صدري وأنا أتأهب لمغادرة منصبى رؤية جدول أعمال حقوق الإنسان مدججا ضمن أهداف التنمية المستدامة، وفي صلب استراتيجياتنا المعنية بالسلام والأمن، وفي صميم جهودنا الرامية إلى التصدي للتطرف العنيف. ولئن كان جدول أعمال آلياتنا المكرسة لحقوق الإنسان لا يزال حافلا بفيض عارم من القضايا، فإن الجهود الرامية إلى وضع حقوق الإنسان في صميم كافة أعمالنا هي تجسيدٌ ملموس للوعد المقطوع بوضع "حقوق الإنسان أولاً" في صلب كل أعمالنا باعتباره أمرا محسوما.

١٥ - عندما التحقت بالأمم المتحدة، هالني الفرق بين ما يتحلى به موظفوها من تفان عظيم وبين هزلة النظم التي يستخدمونها في قضاء أعمالهم. ولقد وجهت لي الدول الأعضاء، أيضا، رسالة واضحة تفيد بأنها تتوقع مزيدا من الشفافية والمساءلة والفعالية في إدارة المنظمة ومواردها. واستجابةً لهذه الرسالة، أعطيت الأولوية لإجراء إصلاحات مؤسسية وإدارية لتمكين الأمم المتحدة من الوفاء بالمطالب والالتزامات المتعاضمة. واتخذت خطوات لتوطيد نظام المساءلة، شملت التركيز على الضوابط الداخلية وآليات الرقابة والأدوات الكفيلة بتعزيز الشفافية والتراهة. ومن بين هذه التدابير إنشاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وتنفيذ نظام جديد للعدل الداخلي، وتوسيع نطاق اتفاقات كبار المديرين لتشمل رؤساء عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. كذلك طبقت سياسات جديدة في مجال الموارد البشرية، شملت تنقل الموظفين. وسعيت جاهدا من أجل تحويل الأمانة العامة إلى منظمة علمية قوامها الممارسات الإدارية الحديثة وأساليب العمل العصرية. ولقد بدأ الكثير من هذه الإصلاحات يؤتي أكله بالتوازي مع انتهاء ولايتي الوشيك، ولذلك يسرني أن أترك لخلفي منظمة على أتم الأهبة لاستهلال عقدها الثامن والاستجابة على النحو الواجب لمتطلبات عالمنا الذي ازداد تعقيدا.

١٦ - وسعيت أيضا إلى الاستفادة من ظهور تكنولوجيات جديدة للاتصالات ووسائل إعلام جديدة وجهات فاعلة جديدة على الساحة العالمية، فحشدت الطاقات المنبثقة من الشراكات وسخرت قدرات الأمم المتحدة في مجال التعبئة لجمع كلمة طائفة واسعة من الجهات الفاعلة بغية التصدي للتحديات العالمية الملحة. ووضعت مبادرات متعددة الأطراف لتذليل التحديات، بما يشمل صحة المرأة والطفل، والطاقة المستدامة، والجوع. وسعيت إلى فتح أبواب الأمم المتحدة على مصراعيها أمام البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، التي تضطلع بدور حيوي في النهوض بتنفيذ الخطط المفصلة على الصعيدين الوطني والعالمي.

١٧ - لقد كان العقد المنصرم عقدا هاما للأمم المتحدة. ومن دواعي الاعتزاز أنني عملت في خدمة هذه المنظمة، لأنني نشأت وترعرعت وأنا أرنو إليها باعتبارها منارة الأمل. لقد عملت جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء والعديد من الزملاء المتفانين في العالم قاطبة. وثمة أعداد كبيرة جدا من الموظفين الذين وهبوا أرواحهم دفاعا عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا سبيل للإشادة بتضحياتهم أفضل من مضاعفة جهودنا. فقد رأيت التحولات التي نستطيع إحداثها عندما نوحده صفوفنا. لكنني رأيت أيضا اليأس والبؤس والقنوط خلال الرحلات التي قمت بها بصفتي أمينا عاما. وكانت هذه الفظائع من صنيع الإنسان في معظم الأحيان. وقمت بما استطعت القيام به لكي أضمن استجابة الأمم المتحدة لاحتياجات أشد الناس

ضعفاً، لكن هيهات، فهذا عملٌ لم ينته بعد. وستنتهي فترة ولايتي في مَتم هذا العام، وحينئذ، سأسلم المشعل لخلفي الذي أتمنى له كامل السداد في الاضطلاع بأشد الوظائف حسامة في العالم على حد قول أول أمين عام للمنظمة. لكنها أيضاً أكثر الوظائف إنعاشاً للأمل.

## الفصل الثاني

### أعمال المنظمة

#### ألف - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

١٨ - اقترنت الفترة المشمولة بهذا التقرير باختتام أحد الأشواط في مسيرة التنمية المستدامة واستهلال مرحلة جديدة تحفل بمزيد من الأمل، مرحلة حبلى بفرص حقيقية للقضاء على الفقر وعدم المساواة والإقصاء في جميع أرجاء المعمورة. ولقد ساعدت التعبئة العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في انتشال أكثر من بليون شخص من براثن الفقر المدقع، وإحراز تقدم لا يستهان به في مكافحة الجوع، وتمكين الفتيات من الالتحاق بالمدارس بأعداد غير مسبوقة، وتوفير الحماية لكوكبنا. وأثمرت تلك الأهداف شراكات جديدة ومبتكرة، وحشدت الرأي العام، وأظهرت أن وضع أهداف طموحة أمر مهم للغاية. بيد أن الالتزام التاريخي الذي تعهد بمقتضاه قادة العالم في عام ٢٠٠٠ - بعدم ادخار "أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية" - لم ينفذ بالكامل بحلول موعده النهائي عام ٢٠١٥.

١٩ - فما زال عدم المساواة سائدا، وما زال التقدم متفاوتا من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر، بل وفي داخل البلدان نفسها، مما يترك الملايين من الناس خلف الركب. ويصدق هذا القول بوجه خاص على الحالات التي يعكس فيها العنف مسار التقدم على درب تحقيق التنمية أو يعيق ذلك المسار. فقد أدى الارتفاع المبالغت والمهول في عدد التزاعات الجديدة والمستأنفة على مدى العقد الماضي إلى تقليص المكاسب المحققة إلى حد بعيد. وفي هذا العصر المثخن بالانقسامات والأزمات المتعاضمة، لا مندوحة من تدشين حقبة جديدة عنوانها التنمية المستدامة. ذلك أن التجارب المكتسبة والأدلة المستقاة في سياق الجهود المبذولة على درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أثبتت أننا مدركون لما ينبغي لنا عمله، لكنها كشفت أيضا عن ضرورة اعتماد نهج محكمة تمكن من معالجة الأسباب الجذرية للمشكلات وبذل المزيد من الجهود لإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

#### ١ - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٠ - في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اجتمع زعماء العالم في نيويورك لاعتماد خطة التنمية المستدامة التاريخية لعام ٢٠٣٠. وتلك الخطة هي نتاج إحدى أكثر العمليات شمولاً وتكاملاً في تاريخ الأمم المتحدة. وبوصفها الإطار العالمي الذي رُسم للأعوام الخمسة عشر المقبلة

ووعدا من الدول الأعضاء بـ "عدم إغفال أحد"، فإنها تجسد الرؤية العالمية للعالم الذي نود العيش فيه.

٢١ - وترتكز الخطة على ١٧ هدفا للتنمية المستدامة. وتلزم هذه الأهداف البلدان وأصحاب المصلحة جميعا بالآتي: (١) القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ و (٢) القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛ و (٣) ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛ و (٤) ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛ و (٥) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛ و (٦) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛ و (٧) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة النظيفة الموثوقة والمستدامة؛ و (٨) تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ و (٩) إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛ و (١٠) الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ و (١١) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ و (١٢) ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛ و (١٣) اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛ و (١٤) حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛ و (١٥) حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛ و (١٦) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛ وأخيرا، (١٧) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتصحب هذه الأهداف ١٦٩ غاية.

٢٢ - وهذه خطة طموح، تدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وتتناول حقوق الإنسان والأسباب الجذرية المترابطة للفقر والجوع والجوائح وعدم المساواة والتدهور البيئي وتغير المناخ والمهجرة القسرية والعنف والتطرف. وقد استندت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الالتزامات المتفق عليها دوليا، وأضافت إليها. وثمة علاقة تعزيز متبادلة بين الخطة وعدة اتفاقات عالمية أخرى أبرمت خلال عام ٢٠١٥ والفترة المشمولة بالتقرير، ومنها اتفاق

باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٢٣ - ويهدف إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ إلى توجيه إدارة مخاطر الكوارث في التنمية على جميع المستويات. وهو يركز على منع نشوء المزيد من مخاطر الكوارث والحد من مخاطر الكوارث القائمة من خلال اتخاذ تدابير استباقية والاستثمار على نطاق القطاعات كافة، بما في ذلك التعليم والصحة والزراعة والمياه والطاقة. ويمثل التركيز على زيادة عدد البلدان التي تمتلك استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي بحلول عام ٢٠٢٠ فرصة واضحة لاستكمال التخطيط الوطني في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

٢٤ - وتمثل هذه الخطط المتعاضدة انطلاقة جديدة. ويكمن التحدي الآن في التنفيذ. وهذا ما لا يمكن لأي جهة فاعلة أن تحققه بمفردها. فلا بد أن يُترجم الطموح على الصعيد العالمي إلى عمل من جانب المجتمعات المحلية والدول جميعاً، على أساس استراتيجيات تنفيذ تتولى زمامها جهات محلية وتراعي الاعتبارات الجنسانية. ومن الضروري إعطاء الأولوية للإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية للتنمية المستدامة. ويجب على الحكومات أن تقود العملية. ويجب أن تبدي روح القيادة وتمسك بزمام الأمور وتوائم بين سياساتها وتشريعاتها ومواردها وبين أهداف التنمية المستدامة. وسوف تساعد الاستفادة من أوجه التآزر بين الأهداف على التعجيل بالتنفيذ. وفي هذا السياق، تُلزم خطة عمل أديس أبابا للبلدان بوضع ما يلزم من سياسات وأطر تنظيمية وتشجّع تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج والاستثمار. وتكرر خطة العمل التأكيد أيضاً على أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال أمراً بالغ الأهمية، وتشدد على دور المساعدة الإنمائية الرسمية في تحفيز تعبئة موارد إضافية من المصادر العامة والخاصة. وترحب الخطة أيضاً بزيادة مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عملية التنمية المستدامة.

٢٥ - وسيلزم بذل جهود خاصة في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه البلدان، إلى جانب الدول المتضررة من التغيرات، تمثل قطاعات من المجتمع العالمي تعاني أكثر من غيرها من وطأة القيود على نموها الاقتصادي المستدام وتنميتها المستدامة. وفي حين أن القيادة الوطنية والملكية الوطنية أمران بالغ الأهمية، فإن هذه البلدان تعتمد على الشراكات العالمية من أجل الحصول على الموارد المالية والمشورة السياساتية والمساعدة التقنية. وإن برنامج عمل إسطنبول، والإعلان السياسي الذي اعتمد في

استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل، وبرنامج عمل فيينا، ومسار ساموا، هي اتفاقات تعالج التحديات الماثلة أمام هذه المجموعات من البلدان وتبين الفرص المتاحة لها. وتأتي برامج العمل المخصصة هذه لتكمّل خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، الذي يُتوقع أن يبدأ العمل في عام ٢٠١٧، أن يعزز القدرات الوطنية ويوفر الخبرة لأقل البلدان نمواً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٦ - وسيكون التمويل عنصراً رئيسياً أيضاً في التنفيذ. وكان منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية خطوة أولى رئيسية في هذا الصدد. وأسهمت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في هذا النقاش المهم بتقديم تقرير يفصّل الالتزامات وبنود العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا والتي يزيد عددها عن ٣٠٠ التزام وبنود عمل، بما في ذلك الغايات المتعلقة بأساليب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينشئ التقرير إطاراً للرصد ويقدم مصادر البيانات والأدوات اللازمة لرصد تنفيذ الأهداف في السنوات المقبلة. وتمثلت إحدى المساهمات المهمة الأخرى في المنتدى العالمي الأول للبنية التحتية، الذي نظّمته المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في واشنطن العاصمة.

٢٧ - وسوف يتعثر التنفيذ أيضاً - وكذلك المساءلة عن التنفيذ - ما لم تتوفر بيانات جيدة يسهل الوصول إليها وتصدر في أوانها. وقد اتفقت اللجنة الإحصائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على إطار المؤشرات العالمية. وسوف يمثل تنفيذ إطار للمؤشرات لرصد وتقييم التقدم المحرز تحدياً في العديد من البلدان، وسيتمتع تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية. وأنشأت اللجنة الإحصائية، في دورتها السادسة والأربعين، الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بهدف توفير القيادة الاستراتيجية فيما يتعلق بالرصد الإحصائي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه. وثورة البيانات من عناصر التمكين المهمة لإطار المؤشرات العالمية. وتعمل اللجنة الإحصائية بالفعل على تنظيم منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في نهاية عام ٢٠١٦ بهدف تعزيز الحوار مع مجموعة واسعة من الشركاء وأصحاب المصلحة.

٢٨ - ونظراً لاعتماد خطة عام ٢٠٣٠، توقف إصدار المرفق السنوي لهذا التقرير المعنون "الأهداف والغايات والمؤشرات الإنمائية للألفية: الجداول الإحصائية". وسيصدر في مكانه، عملاً بالفقرة ٨٣ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠، تقرير مرحلي سنوي عن خطة عام ٢٠٣٠. يستند إلى إطار المؤشرات العالمية لتزويد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالمعلومات. وسيضمن ذلك التقرير المرحلي مرفقاً بعنوان "أهداف وغايات ومؤشرات التنمية المستدامة: الجداول الإحصائية".

## ٢ - ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تجدد الشعور بالحاجة الملحة إلى الانخراط في المسعى الوجودي الأشد أهمية في عصرنا، ألا وهو مكافحة تغير المناخ وعكس آثاره حيثما أمكن، وانبعث الأمل من جديد في تحقيق هذا المسعى. فتغير المناخ يمثل التهديد الأكبر فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المدقع. وقد كان عام ٢٠١٥ هو الأكثر حرًا منذ بدء عملية حفظ السجلات الحديثة. وكانت فترة الخمس سنوات ٢٠١١-٢٠١٥ هي أشد الفترات المسجلة حرًا. وتخطت مستويات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم - السبب الرئيسي لتغير المناخ - ٤٠٠ جزء في المليون للمرة الأولى في التاريخ المسجل. فالحقائق العلمية واضحة وضوح الشمس. وآثار تغير المناخ على حياة الناس ما فتئت هي أيضا تزداد وضوحا. فنحن نرى، كل عام، أدلة متزايدة على تلك الآثار، ولا سيما على فئات السكان الأشد فقرا والأكثر ضعفا في العالم. فسواء في الدول الجزرية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ والمعرضة للتضرر بشدة من جراء تغير المناخ، أم في المناطق المنكوبة بالجفاف في جميع أنحاء القرن الأفريقي، تؤدي آثار تغير المناخ إلى تقويض قدرة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة، بل تهدد حتى بقاءها في بعض الحالات. لذلك، فالتخاذ إجراءات بشأن المناخ سيعزز الإجراءات المتخذة بشأن التنمية المستدامة. والاستثمار في إطار خطة المناخ هو استثمار في التنمية. والتعاون العالمي على نطاق قطاعات المجتمع كلها أمر لا غنى عنه في مواجهة هذا التحدي.

٣٠ - وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تنويع الجهود التي بذلتها على مدى عشرة أعوام للمساهمة في إنجاح إبرام اتفاق طموح بشأن المناخ. وبعد الاختتام الناجح لمؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعوت إلى عقده في عام ٢٠١٤ في نيويورك وللدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ليما، حددت أهدافين رئيسيين: تعبئة الإرادة السياسية من أجل بلورة اتفاق جديد في باريس في نهاية عام ٢٠١٥، وتشجيع اتخاذ إجراءات طموحة على أرض الواقع للحد من الانبعاثات وتعزيز القدرة على الصمود. وكانت مشاركة رؤساء الدول والحكومات خلال عام ٢٠١٥ ضرورة أيضا للتوصل إلى اتفاق طموح. وتحقيقا لتلك الغاية، دعوت الزعماء إلى الاجتماع في مناسبتين لتشجيع الانخراط على أعلى مستوى في المرحلة الممهدة للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس. وأسفر هذان اللقاءان عن توافق واسع في الآراء بين البلدان الرئيسية، وأعطيا دفعة قوية لإبرام الاتفاق المرتجى في باريس.

٣١ - وكان اعتماد اتفاق باريس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وحفل التوقيع الرفيع المستوى لاتفاق باريس المنظم في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، تنويجا لعام مميّز من الإنجازات المتعددة الأطراف لصالح البشر والكوكب. وأظهر ذلك ما يحدو جميع بلدان المعمورة من التزام حقيقي بالتخفيف من آثار تغير المناخ وطموحها الملموس إلى تحقيق هذه الغاية عن طريق تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٢٠ وفي ما بعده، وأرسى أساساً متينا لإحداث تحوّل في الاقتصاد العالمي قائم على التكيّف مع تغير المناخ، بطريقة تراعي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

٣٢ - وقد حان الوقت الآن لترجمة الالتزام إلى إجراءات ملموسة. فهذا التحول سيساعد على كفاءة مستقبل أكثر أمنا وصحة وازدهارا للجميع. ويجب التعجيل باتخاذ الإجراءات اللازمة على جميع الأصعدة، المحلي منها والعالمي. فلا وقت لدينا نضيعه، إذ يمكننا أن نحقق الكثير من المكاسب عن طريق التحرك بسرعة على مسار منخفض الكربون. وتوفير التمويل المتعلق بالمناخ أمر بالغ الأهمية من أجل تشجيع العمل على أرض الواقع وبناء الثقة السياسية. لذلك، كان تحديد مسار ذي مصداقية سياسية لتجميع مبلغ ١٠٠ بليون دولار المستهدف سنويا بحلول عام ٢٠٢٠، والتفعيل الكامل للصندوق الأخضر للمناخ، وموافقة مجلس إدارة الصندوق على مشاريعه الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، من الأمور الحاسمة في التوصل إلى اتفاق باريس.

٣٣ - ويمثل نجاح العمل المناخي تحديا عالميا متعدد الأوجه. وإقرارا مني بأهمية القدرة على الصمود والتكيف، فقد أطلقت أيضا مبادرة عالمية جديدة بشأن القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، هي مبادرة A2R (التوقع والتحمل وإعادة التشكيل). وهي شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين، تركز على التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ قبل عام ٢٠٢٠، ولا سيما بالنسبة لأشد البلدان والناس ضعفا.

## باء - صون السلام والأمن الدوليين

٣٤ - إن الجهود التي بُذلت العام الماضي من أجل منع النزاعات العنيفة واحتوائها وحلها تعيد إلى الأذهان حاجة العالم إلى الأمم المتحدة. فقد تعرضت سلامة الأجيال المقبلة وازدهارها للخطر من جراء فشل الزعماء السياسيين في اتباع أساليب حكم سلمية ومنصفة وقائمة على احترام سيادة القانون؛ واستمرار تحويل الموارد بعيدا عن التنمية واستخدامها في شن الحروب؛ وتجاهل الأطراف المتحاربة بشكل مثير للقلق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ والعجز عن التنبيد بالانتهاكات علنا وعلى نحو مستمر أو عن

محاسبة الجناة على جرائمهم. فقد ظلت الجرائم الوحشية ترتكب كالمعتاد. وتأبط الأطفال الأسلحة بدلا من الكتب المدرسية. وفر الناس من ديارهم بأعداد أكبر من أي وقت مضى. وتعرض النسيج الاجتماعي لمناطق برمتها لخطر التمزق. وكان لهذه الاتجاهات عواقب وخيمة على المدنيين، بما في ذلك في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا.

٣٥ - ونتيجة لذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة حادة في الطلب على جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع النزاعات وإدارتها والحفاظ على السلام. ونشرت قوات حفظ السلام بأعداد أكبر من أي وقت مضى في تاريخ المنظمة. وزاد الطلب على دعم الوساطة وعلى المساعي الحميدة، بما في ذلك من خلال البعثات السياسية الخاصة، وارتفعت تكلفة المساعدة الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة. ومن الواضح أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر.

٣٦ - ومن الممكن قياس العبء الثقيل المترتب على النزاع نوعيا وكذلك كميا، من حيث تزايد تعقيد ديناميات النزاع وتدهور بيئات العمل. وفي أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق ومالي واليمن، ظل النزاع المسلح مرتبطا بالإرهاب على نحو وثيق، حيث استغلت الجماعات المتطرفة العنيفة نقاط الضعف على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، بما في ذلك التوترات الإثنية والدينية والاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. وقد أدت سرعة ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة)، أو تنظيم داعش، إلى إعادة رسم خارطة التطرف العنيف، وتفاقم من جرائمها التهديد الكبير بالفعل الذي شكلته الجماعات المتطرفة الأقدم مثل تنظيم القاعدة، وتنظيم بوكو حرام، وحركة الشباب. ففي الأشهر الستة الماضية فحسب، شنَّ تنظيم الدولة هجمات إرهابية، أو شكَّل مصدر إلهام لآخرين لارتكابها، أو أعلن مسؤوليته عنها في الاتحاد الروسي وألمانيا واندونيسيا وباكستان وبلجيكا وبنغلاديش وتركيا وفرنسا ولبنان ومصر والولايات المتحدة الأمريكية. وظهرت أدلة أيضا على استفادة الجماعات الممارسة للاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من حركات نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين الفارين من العنف والاضطهاد والحرمان من الحقوق، مما أدى إلى تفاقم معاناة أولئك الباحثين عن السلامة والأمن.

٣٧ - وأدت هذه الاتجاهات إلى زيادة تعقيد مهمة وسطاء الأمم المتحدة في محاولتهم التوصل إلى حلول سياسية شاملة. وواجهت عمليات السلام صعوبات جمّة في العمل بفعالية في بيئات غير مواتية ترتفع فيها مستويات العنف المستمر. ويتبين من مقتل ٤٣ من حفظة السلام وإصابة ٧٥ منهم من جراء أعمال كيدية في الفترة ما بين ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ أن حفظ السلام مسعى خطير، ومميت في بعض الأحيان.

وقد تعرّض موظفو الأمم المتحدة وبرامجها في السياقات المرتبطة بالبعثات وغير المرتبطة بها على حد سواء، بما في ذلك السياقات التي كانت تعتبر فيما سبق قليلة المخاطر، لتهديدات أمنية معقدة ومتنوعة ومتعددة الأوجه، ناجمة عن النزاعات المسلحة، وعدم استقرار بيئات ما بعد انتهاء النزاع، والإرهاب، والاضطرابات المدنية، والجرائم العنيفة، والأزمات السياسية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وحالات الطوارئ الإنسانية، والكوارث الطبيعية المتكررة. وتزايد عدد الهجمات المباشرة على مباني الأمم المتحدة ومركباتها. وتشير التوقعات إلى أن اقتران النزاع المسلح بالتطرف العنيف سيظل هو السمة المميّزة للمشهد الأمني العالمي.

٣٨ - إلا أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت تطورات هامة أيضا صوب تهيئة مستقبل أكثر سلاما. وباعتماد خطة عام ٢٠٣٠ والاستعراضات الثلاثة المهمة المعنية بالسلام والأمن التي أُجريت في عام ٢٠١٥ - بشأن عمليات السلام، وبناء السلام، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، صارت لدينا خريطة طريق للعمل الجماعي من أجل منع نشوب النزاعات وحلها. ونظرا لتزايد نسبة الفقراء المعدمين الذين يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات واحتياج ١٢٥ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، لن يتمكن العالم من بلوغ أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠ ما لم يُبذل مزيد من الجهد في العمل المتعلق بالنزاع - بمعنى إيجاد حلول سياسية من خلال الحوار السياسي الشامل الذي يتناول العوامل المسببة للنزاع. وسيكون لبذل مزيد من الجهد في العمل في حالات النزاع أهمية حاسمة أيضا - بمعنى تعزيز تقديم الخدمات في حالات الأزمات الطويلة الأمد في الأماكن النائية والوصول إلى الفئات المهمشة.

#### ١ - منع نشوب النزاعات والوساطة

٣٩ - تتمثل الأولوية الرئيسية والأكثر وضوحا، التي شكّلت درسا لا لبس فيه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ضرورة إعادة مسألتي منع نشوب النزاعات والوساطة إلى موقع الصدارة في جميع التزامات الأمم المتحدة. فالنزاعات الدائرة في الجمهورية العربية السورية واليمن وكذلك الأزمة الواقعة في بوروندي إنما تثبت ضرورة زيادة تلك الأنشطة، وليس الحد منها. وأكدت حركات النزوح الكبيرة للاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء العالم أيضا ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذه الحركات والنزاعات التي تتسبب فيها. وكان ذلك هو النداء المحوري أيضا الوارد في الاستعراضات الثلاثة المهمة المعنية بالسلام والأمن التي أُجريت في عام ٢٠١٥ - بشأن عمليات السلام، وبناء السلام، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥

(٢٠٠٠). ومنع نشوب النزاعات مسؤولية ينص عليها الميثاق، يجب أن تتقاسمها الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني.

٤٠ - وقد واصلت تقديم المساعي الحميدة وبذل الجهود في مجالات منع نشوب النزاعات، والدبلوماسية الوقائية، والوساطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في طائفة واسعة من السياقات. وقادت الأمم المتحدة جهود الوساطة في عدد من حالات النزاع الأشد صعوبة، مثل الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن. وفي حالات أخرى، اشتركت في جهود الوساطة مع منظمات إقليمية ودون إقليمية، أو قدمت الدعم للمبادرات التي تقودها تلك المنظمات. وطوال هذا المسعى كله، ظلت الأمم المتحدة تؤكد على مشاركة المرأة التي لا غنى عنها في عمليات السلام والوساطة.

٤١ - وقد عقد مبعوثي الخاص إلى سورية عدة جولات من المفاوضات بين الأطراف السورية سعياً إلى وضع حد للنزاع عن طريق تحقيق عملية انتقال سياسي استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف. وانبعث الأمل ولو مؤقتاً في تحسن الحالة في الجمهورية العربية السورية بوقف الأعمال القتالية في ٢٧ شباط/فبراير وزيادة المساعدات الإنسانية، ولكن التقدم لا يزال بطيئاً وهشاً. وفي اليمن، واصل مبعوثي الخاص جهوده الرامية إلى تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. ولا تزال محادثات السلام بين الأطراف اليمنية التي بدأت في نيسان/أبريل مستمرة. وفي حين أن كلا الجانبين أبدى التزاماً بالتوصل إلى اتفاق بشأن إنهاء الأعمال القتالية وسلك مسار يفضي إلى استئناف عملية الانتقال السياسي، لا يزال ثمة خلافات عميقة قائمة بين الجانبين. وسيطلب ضمان التنفيذ الفعال للاتفاق مشاركة بناءة من الأطراف اليمنية كافة، إضافة إلى الدعم الإقليمي القوي. وفي الوقت نفسه، فمنذ توقيع الاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، جرى إنشاء بعض المؤسسات المتوخاة، بما في ذلك المجلس الرئاسي. وتتركز الجهود حالياً على توسيع قاعدة الدعم للاتفاق وللهيئات التي أنشئت بموجبه، إضافة إلى معالجة الحالة الأمنية التي لا تزال مثار قلق. وتقدم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الدعم للمجلس الرئاسي وتعكف على استئناف حضورها في طرابلس لتعزيز هذه الجهود.

٤٢ - وفي بوروندي، لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة، بسبب سيادة نمط من العنف الموجه الذي تحركه دوافع سياسية ويرتبط بالأزمة السياسية المستمرة. ولقد طلب إلى مجلس الأمن تقديم المساعي الحميدة والدعم التقني والفني لعملية الوساطة، التي تتولى جماعة شرق أفريقيا قيادتها وتنسيقها، على النحو الذي أقره الاتحاد الأفريقي. وفي منطقة البحيرات الكبرى، واصل مبعوثي الخاص، بالتعاون الوثيق مع ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو

الديمقراطية، دعم ورصد تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين.

٤٣ - وقد وردت أنباء من أماكن أخرى أكثر مدعاة للتفاؤل. ففي ميانمار، أحدثت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ التاريخية تحوُّلاً في المشهد السياسي للبلد عندما تمخضت عن تسلُّم أونغ سان سو كيين وحزبها مقاليد السلطة. وبينما تشرع الحكومة الجديدة في عملية حوار سياسي وطني لتوحيد البلد، فإنها تواجه تحديات كبرى في مواجهة المواقف المتصلبة، لا سيما في ولاية راخين، وفي تحقيق التوقعات المتزايدة لأهل تلك الولاية. وستظل مساعي الحميدة متاحة لميانمار إذ تشق طريقها بصعوبة لتحسين الأحوال المعيشية لشعبها وجعل عملية السلام والانتخابات المقبلة شاملة حقاً. وفي كولومبيا، تحضّر الأمم المتحدة لنشر بعثة سياسية خاصة، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٦١ (٢٠١٦)، ستكون مسؤولة عن رصد عملية إلقاء السلاح والتحقق منها، كما ستكون جزءاً من الآلية الثلاثية التي ستقوم برصد الوقف النهائي من الجانبين لإطلاق النار والأعمال القتالية، والتحقق منه، حالما يُوقَّع اتفاق السلام. وفي قبرص، أحرزت المفاوضات التي جرت بقيادة الزعيمين، بتيسيرٍ من مستشاري الخاص، تقدماً يبعث على التفاؤل بالتوصل إلى حل شامل للمسألة.

٤٤ - وبالإضافة إلى هذه الجهود المحددة المبذولة في إطار المساعي الحميدة، واصلت تعزيز القدرات الإقليمية للأمم المتحدة، وتحسين قدرة المنظمة على التعامل مع الأزمات سريعة التدهور والبيئات السياسية التي تتسم بالتوتر في السياقات غير المرتبطة بالبعثات. وظلت مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولوسط أفريقيا وآسيا الوسطى، تمثل "منصات أمامية" شديدة الفعالية لمنع نشوب النزاعات. ويساهم تعزيز مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في النهوض بقدرة ذلك المكتب على الانخراط في العمل الوقائي في المنطقة. وقُدِّم أيضاً دعم أكبر للمنسقين المقيمين في سياقات غير مرتبطة بالبعثات، ولا سيما الذين يعملون في بيئات سياسية متوترة وفي سياق أزمات سريعة التدهور.

٤٥ - وقد واصلت أيضاً تعزيز علاقتنا مع البنك الدولي. وفي هذا الإطار، تقدم مبادرة التمويل المشترك مع البنك الدولي ومصرف التنمية الإسلامي التي أُعلن عنها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في ليما، الدعم لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك لبنان والأردن، التي تتحمل المسؤولية أكثر من غيرها في ما يتعلق باستضافة اللاجئين من النزاع، ولا سيما من الجمهورية العربية السورية. ونظراً لاتساع نطاق التحديات التي تواجهها هذه البلدان المضيفة، فإن هذا النهج المبتكر يشمل بُعداً واضحاً يتعلق بمنع نشوب النزاعات. وأخيراً، فقد طرحت مناقشة سياسية في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في

منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن إدماج منع نشوب النزاعات وجهود بناء السلام في أعمال المنظمة الأوسع نطاقاً، دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إلا أن كثيراً من هذه الجهود بُذِلَ بدون موارد تستحق الذكر من الميزانية العادية. ويؤسفني أن الحجج التي قدمتها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في إطار السعي إلى إنهاء الاعتماد غير المستدام على موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذ الأعمال بالغة الأهمية المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية والوساطة، لم تلقَ قبولاً أكبر لدى الدول الأعضاء. وسأواصل طرح هذه المسألة كلما سنحت الفرصة.

## ٢ - عمليات السلام

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظل نشر عمليات الأمم المتحدة للسلام في أعلى مستوياته في التاريخ. وبفضل نشر ما يقرب من ١٢٥ ٠٠٠ من الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين من أكثر من ١٠٠ دولة عضو في ١٦ بعثة من بعثات حفظ السلام، وبفضل عمل أكثر من ٣ ٦٠٠ موظف مدني في ٣٧ بعثة سياسية خاصة، واصلت الأمم المتحدة المساهمة بصورة ملموسة في تحقيق السلام والأمن في أنحاء كثيرة من العالم.

٤٧ - وأحرز عدد من البلدان التي تستضيف بعثات حفظ السلام تقدماً خلال السنة الماضية: ففي كوت ديفوار نجحت الانتخابات، مما أكد تحرك البلد بثبات نحو إحلال السلام الدائم واستعداده لإكمال مرحلة حفظ السلام كجزء من المراحل الأخرى لمشاركة الأمم المتحدة؛ وفي مالي يحدد اتفاق السلام الموقع رؤية جديدة للحكم والأمن في شمال البلد؛ وفي جمهورية أفريقيا الوسطى مهّد منتدي بانغي وما تلتها من انتخابات الطريق لمرحلة جديدة في عملية انتقال البلد من حالة النزاع. بيد أن بعثات أخرى، مثل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ما زالت تواجه عدداً من الصعوبات، ومنها تلك المتعلقة بموافقة الحكومة المضيفة وتعاونها. ففي جنوب السودان، واجه الاتفاق المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٥ العديد من صعوبات التنفيذ التي نشأت عن عدم قدرة القادة على تجاوز خلافاتهم. أما في ما يتعلق بالصحراء الغربية، فشهدت البعثة في آذار/مارس ٢٠١٦ طرد معظم موظفيها المدنيين من مدينة العيون بناء على طلب من المغرب، مما أسفر عن تحديات غير مسبقة في الاضطلاع بالأنشطة المقررة كاملةً.

٤٨ - وواجه عدد متزايد من عمليات السلام صعوبات شديدة في بيئات عمل تصنّف كبيئات ذات خطورة كبيرة أو عالية أو شديدة. ويعمل قرابة ٩٠ في المائة من أفراد البعثات السياسية الخاصة في بلدان تشهد نزاعات شديدة الضراوة. فأفغانستان، على سبيل المثال، ظلت تعاني من ارتفاع عدد الإصابات الناجمة عن استمرار النزاع ومن انكماش اقتصادي مصحوب بتباطؤ وتيرة النمو وارتفاع معدل البطالة، فتفاقت حركات الهجرة وتعمّقت الانقسامات السياسية. وقدم ممثلي الخاص الدعم لمبادرات السلام والمصالحة، وطنياً ومحلياً. وفي الصومال، واصل ممثلي الخاص العمل بتنسيق وثيق مع الحكومة الاتحادية والقادة الإقليميين والشركاء الدوليين ابتغاء التوفيق بين وجهات النظر بشأن العمليات السياسية الرئيسية من قبيل استعراض الدستور المؤقت والمشاورات بشأن العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦. أما في العراق فواصل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة لدى القادة العراقيين والمجتمع المدني وأطراف أخرى سعياً منه إلى تشجيع عملية مصالحة حقيقية وجامعة تشمل شرائح المجتمع العراقي كافة. ويظل كل من الحوار السياسي وتنفيذ خطة الإصلاح التي وضعها رئيس الوزراء العراقي ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية شروطاً أساسية لكفالة الاستقرار في العراق على المدى الطويل.

٤٩ - ومما يزيد من تفاقم هذه التحديات الأمنية أن العديد من عمليات حفظ السلام يعمل أيضاً في مناطق نائية. ففي مالي، تواجه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار خطراً فتاكاً ومستمرًا مصدره الجماعات المسلحة الإرهابية، وفي حين أنه من المتفق عليه بشكل عام أن عمليات حفظ السلام لا ينبغي أن تنخرط في أنشطة مكافحة الإرهاب، تدل هذه الحالة بالذات على ضرورة تزويد عمليات حفظ السلام بالقدرات اللازمة لحماية نفسها وتنفيذ ولاياتها في البيئات المعقدة غير المتناظرة.

٥٠ - أما على صعيد الدعم، فقد قُطعت في الفترة المشمولة بالتقرير أشواط متوالية ابتغاء الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا لمساعدة عمليات السلام في تنفيذ ولاياتها بمزيد من الفعالية والأمان، وفي جعل دعم البعثات أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة وأقل احتياجاً إلى اليد العاملة. وأجريت تخفيضات إضافية في الإنفاق وتكاليف الدعم لكل فرد من أفراد البعثات، وصار أكثر من ٧٠ في المائة من أفراد البعثات يستفيدون حالياً من ترتيب واحد أو أكثر من ترتيبات الخدمات المشتركة. وقد اتخذنا أيضاً خطوات هامة للنهوض بالمسائل البيئية في عمليات حفظ السلام، حيث أقيمت شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقديم المساعدة التقنية ولإنشاء قدرة لتنسيق البصمة البيئية الإجمالية للعمليات، وذلك في عدة قطاعات منها الطاقة، والنفايات، والمياه، والمياه المستعملة. وتحظى الإدارة البيئية الرشيدة أكثر فأكثر باعتبار

رئيسي في عمليات التخطيط للبعثات، وتوجد خطط لاستحداث نظام لرصد وإدارة الأداء التشغيلي في هذا المجال في جميع البعثات.

٥١ - وسعيًا إلى تحسين التصدي لانتشار النزاعات وحدثها وطابعها المتطور، أنشأت الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام الذي وضع، في تقريره الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٥، رؤية جديدة لعمليات السلام. وتضمن ردّي الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ خطة إصلاح طموحة لكنها بالغة الأهمية، وقد شرعت الأمانة العامة في تنفيذها. وعزز مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام المعقود في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي اشتركت في رئاسته مع تسعة من رؤساء الدول والحكومات، الشراكة المعنية بحفظ السلام حيث أرسى الأسس لبلورة رؤية جديدة وتدرجية وعبر إقليمية لعمليات حفظ السلام. وفي مؤتمر القمة، تعهد ما يناهز ٦٠ دولة عضوا بتقديم أكثر من ٤٠.٠٠٠ من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين، مما يوسع قاعدة المساهمين في حفظ السلام ويعيد تأكيد طابعه العالمي.

٥٢ - وقد بعثت هذه المبادرات رسالة سياسية هامة بشأن الالتزام بكفالة فعالية لعمليات السلام في خضم السياق العالمي المتغير. وبُذلت جهود كبيرة من أجل تنفيذ أكبر عدد ممكن من الأفكار والالتزامات الملموسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الأركان الأساسية لخطة الإصلاح تعزيز عمليات السلام تخطيطاً وتنفيذاً. وفي إطار هذا الجهد، كثفت الأمانة العامة على مدى السنة الماضية أنشطتها الرامية إلى تحسين عمليات حفظ السلام من حيث القدرات والأداء. ومن بين هذه الأنشطة ضمان تدريب وتجهيز الأفراد النظاميين لتمكينهم من التصدي على النحو الأمثل لما يواجهونه من تحديات عملياتية؛ ووضع إطار معزز لتقييم الأداء العسكري مقبول من الأطراف جميعاً؛ وإنشاء منظومات للقيادة والتحكم تكون فعالة وسريعة الاستجابة.

### ٣ - حماية المدنيين

٥٣ - من المؤسف أن هذه الفترة المشمولة بالتقرير قد شهدت استمرار ارتكاب أعمال وحشية وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وتجاوزات لحقوق الإنسان المكفولة للمدنيين في كثير من حالات النزاع. وقد اتُخذت مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى حماية المدنيين من هذه الانتهاكات والتجاوزات وكفالة تمتعهم بأبسط حقوقهم الأساسية أشكالاً كثيرة. وقد منّا الدعم إلى الدول الأعضاء كي تطور وتعزز قدراتها في مجال منع الجرائم الفظيعة والتصدي لها وكفالة سيادة القانون في ظل الاحترام التام للقانون الدولي لحقوق

الإنسان. وكرر مجلس الأمن دعوته إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، وإلى مساءلة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد أُحرز تقدم كبير في إنهاء قيام القوات المسلحة التابعة للحكومات بتجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوفها، كما قُطعت أشواط في مجال تجريم تجنيد الأطفال ووضع إجراءات للتحقق من السن. وتعاونت الأمم المتحدة أيضاً مع عدد من الجماعات المسلحة غير التابعة للحكومات المدرجة في مرفق تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، والمرابطة في جنوب السودان والسودان والفلبين وكولومبيا وميانمار. وكانت المفاوضات بشأن خطط العمل الرامية إلى إنهاء ومنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال فعالة بوجه خاص في الحالات التي كانت فيها عمليات سلام جارية أو اتفاقات قيد التنفيذ. وفي ١٥ أيار/مايو، أعلنت حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي قرار إنهاء خدمة القاصرين دون الخامسة عشرة من العمر الموجودين في معسكرات القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي والتزام الطرفين بوضع خارطة طريق لاستكمال إنهاء خدمة جميع القاصرين.

٥٤ - وقد قطعنا أشواطاً هامة في السنة الماضية في مجال التعاون مع الجماعات المسلحة والأطراف في عمليات السلام في ما يتعلق بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وكفالة المساءلة عنه. ونصّ الإعلان المشترك بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي بشأن الضحايا، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على إلغاء العفو عن مرتكبي أخطر الجرائم، ومنها العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ودعونا إلى تحقيق منجزات ملموسة، في شكل إصدار أحكام بالإدانة في كوت ديفوار وصبوك اتهام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووضع إطار للتنفيذ في غينيا ومدونة لقواعد السلوك في جنوب السودان، فتحققت تلك المنجزات.

٥٥ - وفي الوقت نفسه، واجهنا تحديات مستجدة وتهديدات لم تكن متوقعة من قبل. ولاحظنا وجود صلة واضحة بين ازدياد التطرف العنيف وأفطع أشكال العنف الجنسي التي ترتكبها الجماعات المتطرفة. ويحدث ذلك في الجمهورية العربية السورية والعراق، ولكن أيضاً في الصومال وليبيا ومالي ونيجيريا واليمن. ومن بين تلك الممارسات الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والزواج بالإكراه والحمل القسري والإجهاض القسري، وهي أشكال من الاضطهاد الديني والعرق في كثير من الأحيان. وأعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء هذا الاتجاه المزعج، ووسّع إطار الجزاءات المفروضة لقمع تمويل الإرهاب ليشمل تنظيم الدولة رسمياً، وأدان اختطاف النساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر

والحصول على الفدية. وفي هذا السياق، من المهم أيضاً أن يؤخذ في الحسبان أن الأطراف الأخرى في النزاعات، ومنها الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والقوات التابعة للدول، ما زالت مسؤولة عن أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وعن الانتهاكات الأخرى لالتزامات تلك الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني، وما زالت تتجاهل أبسط حقوق الإنسان الأساسية المكفولة للمدنيين والمرضى والجرحى والجنود العاجزين عن القتال.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٥، قدمت الدراسة العالمية والاستعراض الرفيع المستوى بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن دليلاً قوياً على أن تمكين المرأة ومشاركتها يساهمان مساهمة حاسمة في نجاح محادثات السلام، وفي منع نشوب النزاعات والانتعاش الاقتصادي، وكذلك في فعالية المساعدة الإنسانية وزيادة احتمالات تحقيق السلام المستدام. وأقرّ في جميع عمليات الاستعراض الثلاثة بالأهمية المحورية التي تكتسيها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمل الأمم المتحدة. ويجري تنفيذ العديد من التوصيات، بما يشمل اتخاذ مبادرات جديدة ترمي إلى بناء قدرة معنية بالتحليل الجنساني في عمليات السلام، وتعزيز تمثيل المرأة في عمليات حفظ السلام، وتتبع المبادرات المتصلة بالمرأة والسلام والأمن وزيادة تمويلها. وانعكس الكثير من تلك المبادرات في قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بما في ذلك إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، كي يتسنى للمجلس اعتماد نهج أكثر جراءة لإدماج الخطة في صلب أعماله، وضمان مشاركة المرأة وقيامها بدور قيادي في وضع الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

٥٧ - وأخيراً، وفي ما يتعلق بحماية المدنيين، فقد روّعني أن بعض حالات الاعتداء على المدنيين ارتكبت على يد الأشخاص أنفسهم الموفدين لحمايتهم، أي أفراد الأمم المتحدة وأفراد قوات غير تابعة للأمم المتحدة تعمل في إطار ولايتها. وقد دمر الاستغلال والاعتداء الجنسيان حياة الضحايا وألحقاً ضرراً بالغاً بسمعة المنظمة في العالم. واتخذت خطوات صارمة لمكافحة هذه الآفة، إذ أصدرت تكليفاً بإجراء استعراض مستقل لطريقة معالجتنا للقضية في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملاً باستنتاجاته، عينت منسقة خاصة لتعزيز قدرتنا على منع الانتهاك وللتصدي للحالات في الوقت المناسب وعلى نحو شفاف وقابل للقياس وواضح. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، أصدرت تقريراً أعلنت فيه عن تدابير إضافية لضمان مزيد من الرقابة على العمليات ولتعزيز المساءلة في مجالات المنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية لمساعدة الضحايا (A/70/729). وإن كفاءة قدر أكبر من المساءلة هي مسعى جماعي يتطلب مشاركة كاملة من الدول الأعضاء.

## ٤ - المراحل الانتقالية للبعثات

٥٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت ثلاث بعثات لحفظ السلام، هي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عمليات إعادة تشكيل شاملة ستسفر عن خفضها تدريجياً وسحبها في نهاية المطاف، وهناك بعثة سياسية خاصة واحدة، هي بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، أكملت تنفيذ ولايتها وخفضت عملياتها تدريجياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وجرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير التخطيط لتقييمات استراتيجية (في ليبيريا وهايتي) أو تنفيذها (في كوت ديفوار)، وذلك من أجل تحقيق الفعالية في إدارة عمليات الانتقال، والمساعدة في تفادي أي حالة من حالات عدم اليقين أو فراغ السلطة أو اندلاع النزاع من جديد، وإعداد الحكومات المضيفة والجهات التابعة للأمم المتحدة الباقية في البلدان لمرحلة ما بعد انسحاب البعثات. وستسهم عمليات الاستعراض هذه في إيجاد فهم مشترك لاحتياجات بناء السلام المتبقية الحاسمة التي ستوجه العمل طوال العمليات الانتقالية وما بعدها.

٥٩ - ويشكّل بناء المؤسسات الشرعية وتشجيع الحكم الرشيد وإقامة سلطة دولة تمثيلية وشاملة اعتبارات رئيسية لتوطيد السلام والاستقرار بشكل دائم، وهي تمهد الطريق للسحب التدريجي لعمليات السلام والخروجها. ولكن فعالية هذه الجهود ترهن بشكل أساسي بتأمين الموافقة الاستراتيجية وتولي الحكومات المضيفة والنظراء الوطنيين زمام الأمور. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، بدأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار العمل مع النظراء الوطنيين والشركاء الدوليين لإعداد اتفاق يتوخى تحديد الأولويات المشتركة وتعزيز روح المساءلة المتبادلة في الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام.

## ٥ - الحفاظ على السلام

٦٠ - اعتمد قراران رائدان بشأن استعراض هيكل بناء السلام من قبل الجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠) ومجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). و"الحفاظ على السلام" على النحو المحدد في هذين القرارين يجب أن يكون الآن في صميم أعمال الأمم المتحدة، وهذا يعني أنه يجب إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات العنيفة في جميع المراحل التي تمر منها الأزمات وفي جميع ركائز عمل الأمم المتحدة. وشدد الجهازان في قراريهما أيضاً على إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وعلى أهمية شمول الجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، وعلى اتباع نهج تركز على الناس ابتغاء النجاح في

بناء السلام. وقد طُلب إليّ تقديم تقرير إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والسبعين، عن تنفيذ القرارين، أضمنه خيارات تتعلق بالتمويل الكافي والمستدام، من خلال الاشتراكات المقررة والتبرعات، لأنشطة بناء السلام في منظومة الأمم المتحدة. وأرحب ترحيباً حاراً بهذا الطلب وأحث الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات اللازمة لضمان موارد كبيرة لدعم جهودنا الرامية إلى الحفاظ على السلام.

٦١ - وإن لجنة بناء السلام منبر رئيسي للحفاظ على السلام في البلدان المتضررة من النزاعات، وهي تواصل انخراطها في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبنت اللجنة أساليب عمل أكثر مرونة، وعززت الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وواصلت تسليط الضوء على احتياجات بناء السلام في مرحلة التعافي من وباء إيبولا، من المنظورين الوطني والإقليمي. وسلطت اللجنة الضوء على السياسات المواضيعية والأولويات الإقليمية، بما في ذلك التحديات العابرة للحدود والتحديات عبر الوطنية، وتمويل بناء السلام، وقضايا الشباب والمسائل الجنسانية، والعمليات الانتقالية، وناقشت احتياجات بناء السلام والدروس المستفادة في عدة بلدان، ومنها بابوا غينيا الجديدة وبوركينا فاسو والصومال.

٦٢ - وقد خصص صندوق بناء السلام مبلغ ٧٧,٩ مليون دولار لـ ١٤ بلداً في عام ٢٠١٥، بما يشمل رصد اعتمادات كبيرة لأنشطة بناء السلام ذات الأولوية في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، وغينيا - بيساو، ومدغشقر، والنيجر. وفي عام ٢٠١٥ أيضاً، ولأول مرة، نجح الصندوق في تحقيق الهدف الذي حددته، حيث خصص ١٥,٧ في المائة من التمويل لمبادرات ركزت أساساً على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد وجهت الصندوق إلى دعم انخراط الأمم المتحدة من جديد في سري لانكا لمساعدة الحكومة الجديدة على بناء الثقة والاطمئنان لدى الناس إزاء خططها المعنية بالمصالحة والمساءلة/العدالة الانتقالية. وللأسف فقد سجل الصندوق ثالث أضعف مستوى للتبرعات منذ إعلان التبرعات الأولية في عام ٢٠٠٦، حيث تلقى تبرعات من الجهات المانحة قدرها ٥٣,٥ مليون دولار. ونتيجة لذلك، فلن يستطيع بلوغ هدف المخصصات السنوية المتوخى، وقدره ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦، بدون تلقي تبرعات إضافية من الجهات المانحة. وتعني هذه الحقيقة أننا نضيع فرصاً حاسمة لضمان الاتساق الاستراتيجي ولتنفيذ مبادرات ضرورية رغم ما يكتنفها من محاذير سياسية. وتبرز هذه الحقيقة أيضاً الفجوة القائمة بين المعايير والواقع في مجال منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وإن سد هذه الفجوة ليس أمراً مستحباً فحسب بل هو مسألة حياة أو موت بالنسبة لملايين الناس.

## ٦ - عمليات الانتقال الديمقراطي والانتخابات

٦٣ - ظل تقديم الدعم الانتخابي إلى الدول الأعضاء يحظى بالأولوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى ٦٧ بلداً. وكان العديد من هذه البلدان يستفيد أيضاً من المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة. وجرى التركيز على تطبيق التدابير الرامية إلى تعزيز الثقة في العمليات الانتخابية والمساعدة على تحقيق النتائج بالوسائل السلمية. وواصلت الأمم المتحدة إسداء المشورة التقنية ضمن إطار الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، وذلك في مجالات تصميم النظم الانتخابية الشاملة للجميع، وإصلاح الأطر الانتخابية التي تحظى بتأييد واسع من أصحاب المصلحة الوطنيين، وإنشاء هيئات لإدارة الانتخابات تتسم بالحياد والزاهة والاعتدال على أرض الواقع وفي نظر الناس. وأدرجت الاعتبارات الجنسانية بشكل منهجي في جميع الأنشطة والسياسات في مجال المساعدة الانتخابية.

٦٤ - وفي غينيا، ساعدت الأمم المتحدة على تيسير استئناف الحوار السياسي المتوقع بين الحكومة والمعارضة بشأن العملية الانتخابية، مما مهد السبيل لتنظيم الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥ في وقتها. وجرى دعم تنظيم الانتخابات العامة الخامسة في نيجيريا، في عام ٢٠١٥، بوسائل منها الانخراط دبلوماسياً على أعلى المستويات. وسعى ممثلي الخاص لوسط أفريقيا أيضاً إلى نزع فتيل التوترات الشديدة المحيطة ببعض الانتخابات في تلك المنطقة من خلال نشر أفرقة تابعة لوكالات متعددة لرصد الحالة في الميدان، والإبلاغ عن التطورات، ودعم أنشطة المساعي الحميدة، وذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال. وفي بوركينا فاسو، واكبت الأمم المتحدة عملية انتقال حرجة ومتسمة بالتوتر في كثير من الأحيان، توجت بتنصيب الرئيس كابوري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبذل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مساعيه الحميدة أيضاً للتشجيع على إجراء انتخابات سلمية في النيجر في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٦. وبناء على طلب من حكومة فرنسا، نُشر خبراء لدعم إعداد سجل ناخبين جديد يمكن استخدامه لإجراء استفتاء بشأن مركز كاليدونيا الجديدة مستقبلاً، في إطار اتفاق نومييا.

٦٥ - وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني للعملية الانتخابية في عدد من البلدان بموجب تكليف من مجلس الأمن. ففي كوت ديفوار، قامت ممثلي الخاصة بمساع لبناء الثقة بين الأطراف، مما مكّن الأطراف من التغلب على المسائل الشائكة التي كانت تهدد بتأخير العملية الانتخابية. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم اللوجستي الذي اشتدت الحاجة إليه. ورصدت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي جميع

الأنشطة الانتخابية الرئيسية في بوروندي في عام ٢٠١٥، واستنتجت أن "البيئة العامة لم تكن مواتية لإجراء عملية انتخابية شاملة للجميع وحررة وذات مصداقية". ويتمشى هذا الاستنتاج مع استنتاجات الاتحاد الأفريقي ومنظمات دون إقليمية.

٦٦ - واتسمت بعض السياقات التي قدمت فيها المساعدة بالتعقيد والمهشاشة الشديدين. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، ساعدنا الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على ضمان أن تكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية المنظمة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ سلمية وذات مصداقية. وقدم الدعم التقني لإصلاح النظام الانتخابي وإنجاز الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة في أفغانستان. وواصلت المنظمة أيضا تقديم الدعم الانتخابي التقني لهاتي في سياق البيئة السياسية المعقدة والمتشعبة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٦٧ - وعلاوة على الانتخابات، تدعم الأمم المتحدة التحولات الديمقراطية بتيسير العمليات السياسية ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز المساءلة وسيادة القانون والدعوة إلى إفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني، التي تواجه للأسف قيودا ما فتئت تزداد قسوة في عدد متزايد من البلدان. وظلت البرلمانات من الشركاء الرئيسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فهناك اتفاقان بارزان من اتفاقات الأمم المتحدة، هما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سندي للحد من أخطار الكوارث، ينصان صراحة على دور أولئك الشركاء في تنفيذ ورصد الالتزامات الدولية للحكومات. وواصل أيضا عدد كبير من كيانات الأمم المتحدة تقديم الدعم للعديد من البرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم.

## جيم - تنمية أفريقيا

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كُرست الأولويات الإنمائية لأفريقيا، المحددة في الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في العديد من الاتفاقات التاريخية القارية والعالمية، ومنها خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وسيطلب التنفيذ الفعال لهذه الخطط كفالة اتساق الجهود وتكاملها على كل من الصعيد العالمي والقاري والإقليمي والوطني والمحلي. وقد شرعت القارة في خطة التنفيذ العشرية الأولى لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ولما كان نهج الخطة يركز على الناس، فمن المتوخى أن يعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي الشامل للجميع، كما أن تركيزها على التنمية الزراعية وتطوير البنى التحتية والتصنيع يشكل قوة دفع لخلق فرص العمل والقضاء على الفقر. وتقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم للجهود التي

يبدؤها الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، ابتغاء تنفيذ الخطط الجديدة بفعالية.

٦٩ - وقد انخفضت التوقعات الإنمائية المتعلقة بأفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من جراء تباطؤ اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين وانخفاض أسعار السلع الأساسية. بيد أن الأداء الاقتصادي الملحوظ على مدى السنوات الماضية قد استمر لأسباب منها تحسّن إدارة الاقتصاد الكلي وتنويع الاقتصاد. وواصلت أفريقيا إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وواصلت البلدان الأفريقية أيضا بذل جهودها الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي، بوسائل منها إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية، التي تشكل أساساً مكينا لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧.

٧٠ - وتعمّقت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى حد كبير، بوسائل منها اعتماد إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية ٢٠١٧-٢٠٢٧، وبفضل الجهود المبذولة لوضع اللمسات الأخيرة على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وتواصل الأمم المتحدة دعم مبادرة "إسكات لعلعة السلاح" في الاتحاد الأفريقي ابتغاء إنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

٧١ - وتتعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ كلتاهما بأهمية السلام والاستقرار، ليس باعتبارهما عاملين حاسمين فحسب، بل أيضا بوصفهما عنصرين مهمين في التنمية المستدامة. وسعيًا لتحقيق هذا الطموح، واصلت أفريقيا أيضا، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء في التنمية، جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الناشئة في مجالات السلام والأمن والتنمية، من قبيل تنامي أعمال الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، علاوة على ازدياد عدد المهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً. وفي هذا الصدد، تواصلت البلدان الأفريقية تعليق أهمية كبرى على معالجة الأسباب الجذرية للتراعات مثل بطالة الشباب وعدم المساواة والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، بوسائل منها منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا. وإقرارا باحتياجات أفريقيا الملحة وبدور المرأة، أعلن الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٦ السنة الأفريقية لحقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة.

## دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٧٢ - يؤلمني أن أعداداً كبيرة جدا من الناس قد انتهكت حقوقهم الأساسية أو لم يتمكنوا من ممارستها في السنة الماضية. وتصدّرت حقوق ملتمسي اللجوء واللاجئين والمهاجرين قائمة الشواغل. فقد لقي الآلاف حتفهم في رحلات البحث عن السلامة والحماية وعن حياة أكثر كرامة. وواجه اللاجئون والمهاجرون مستويات مثيرة للجزع من التمييز وإساءة المعاملة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وعانوا من قلة احترام معايير حقوق الإنسان. وبلغ التشريد القسري للناس مستويات غير مسبوقة منذ إنشاء المنظمة، حتى أصبح مسألة ملحة على الصعيد العالمي. وإذا أردنا أن نحمي حقوق الإنسان الأساسية وأن نحقق أهداف التنمية المستدامة، يجب تحسين التعاون بين الدول في مجال الهجرة، وزيادة تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، والارتقاء بالسياسات والقوانين النازمة للهجرة على أساس مراعاة الاعتبارات الجنسانية واحترام حقوق الإنسان. وإدراكاً لخطورة الحالة، أجرى مجلس حقوق الإنسان حواراً تفاعلياً معززاً بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين في شباط/فبراير. وأصدرت تقريراً في أيار/مايو (A/70/59)، أحث فيه على حماية اللاجئين والمهاجرين وأدعو إلى أمور منها إبرام اتفاق عالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين، وصياغة اتفاق عالمي آخر بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة، وقيادة حملة عالمية لمكافحة كراهية الأجانب. وأهيب بالدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات حازمة لتحقيق تقدّم بشأن هذه التحديات في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٧٣ - والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أمرٌ يتجاوز مسألة الهجرة. فهي ظواهر لا تزال شائعة جداً في جميع أنحاء العالم. ولقد سعت الأمم المتحدة جاهدة من أجل تعزيز المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك على أساس هوية السكان الأصليين أو الأقليات، والهوية الجنسية والميل الجنسي، والسن، والإعاقة، والدخل، والإصابة بالمهق. وأطلقَ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠١٥. ويستمرّ التمييز ضد المرأة قانوناً وممارسةً، فكثيرات هن النساء اللاتي يعانين أشكالاً متعددة من التمييز. وللتعجيل بإحراز تقدم على هذا الصعيد، يتعين كفالة التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً؛ وتطهير التشريعات من التمييز؛ وزيادة الاستثمارات في تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة؛ وتمتين آليات المساواة؛ ومشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار؛ ومعالجة أوجه عدم المساواة.

٧٤ - وما برح القلق البالغ يساورني من تأثير ازدياد أشكال عدم المساواة على حقوق الإنسان، سواء داخل الدول أو فيما بينها. وفي ضوء الهدف الأساسي لخطة عام ٢٠٣٠،

وهو الحد من أشكال عدم المساواة وإعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع، شهدت السنة الماضية جهوداً مكثفة من أجل إدماج حقوق الإنسان في التنمية والاقتصاد. وسعت الأمم المتحدة جاهدة إلى إبقاء الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان محورا للمناقشات المتعلقة بالرصد والاستعراض والمساءلة وتمويل التنمية. وشمل تركيزها الجهود المبذولة في مجال الإنذار المبكر، واتخذت خطوات أولية نحو إعداد نظام إنذار مبكر يكشف الصلات بين النزاع وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشكل هذه العناصر بالفعل لبّ مبادرة "الحقوق أولاً" التي استمر تنفيذها بالتشاور مع الجمعية العامة. وتسعى المبادرة إلى الوفاء بولايات الأمم المتحدة الحالية في مجالي الوقاية والإنذار المبكر عن طريق الجمع بين الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة - السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - من خلال تيسير التغيير الثقافي والتشغيلي وتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء. واعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن في الآونة الأخيرة قراراتين متطابقين من حيث الجوهر بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، أسهما في تعزيز هذا النهج باعترافهما بأن الحفاظ على السلام ينبغي أن يمر عبر الركائز الثلاث كلها المتعلقة بدور الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع.

٧٥ - وخلال السنة الماضية، بلغ عدم احترام حماية حقوق الإنسان الأساسية والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني مستوى مريعا في سياق النزاعات الدائرة في العالم. وأدى تجاهل كل من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول للمبادئ الأساسية المتعلقة بالتمييز والتناسب والإنسانية في حالات النزاع إلى معاناة هائلة، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية واليمن والعراق. ولكن أحرز تقدم كبير في إدماج منظور حقوق الإنسان في عملنا في مجالي السلام والأمن. وصار أعضاء مجلس الأمن يطلبون أكثر فأكثر من الخبراء في مجال حقوق الإنسان إطلاعهم على الأوضاع، وأخذوا يدجون تحليل حالة حقوق الإنسان ضمن عمليات صنع القرار. وشجع القراران المعتمدان بشأن استعراض هيكل بناء السلام الدول الأعضاء المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل على النظر في أبعاد حقوق الإنسان المتعلقة ببناء السلام. وأبرز الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام أهمية حقوق الإنسان وحماية المدنيين في عمليات السلام. وعلى سبيل المتابعة، اتخذت الأمم المتحدة خطوات لكفالة تقديم تقارير عامة ومنتظمة عن حقوق الإنسان، وتعزيز التدريب المقدم إلى الأفراد العاملين في حفظ السلام فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإدماج وظائف الحماية المتخصصة ضمن عناصر حقوق الإنسان في البعثات. وأوفينا بالتزامنا بالإنذار المبكر والحماية من خلال الاستجابة السريعة خلال الأزمات المتعلقة بحقوق الإنسان. واتخذت خطوات للإسراع بإيفاد أفرقة متعددة التخصصات إلى البلدان التي تشهد أزمات أو التي تواجه خطر

اندلاع أزمات. وإن تجديد الأمم المتحدة التزامها بمنع نشوب النزاعات هو أيضاً اعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه تحليل حقوق الإنسان في تحديد أدوات العمل الوقائي.

٧٦ - وفيما يتعلق بمبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، أدعو الدول الأعضاء إلى أن تكفل الوفاء التام بالالتزامات القانونية من الناحية العملية وأن تحافظ على أعلى معايير ممكنة لاحترام حقوق الإنسان.

٧٧ - وواصلت الدول الأعضاء اللجوء إلى الأمم المتحدة لتزويدها بتقييمات مستقلة ونزيهة وموثوقة للحالات المثيرة للقلق عن طريق لجان حقوق الإنسان المعنية بالتحقيق وبعثات تقصي الحقائق. وأنشأ مجلس حقوق الإنسان بعثات تعنى بجماعة بوكو حرام وليبيا والجمهورية العربية السورية وإريتريا وجنوب السودان. وبقيت مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون من بين الأولويات القصوى. وطلبت الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم دعم الأمم المتحدة فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية والتشريعية، وإقامة العدل، وإنفاذ القانون، وتقديم تعويضات تراعي الاعتبارات الجنسانية، واتخاذ تدابير لحماية الشهود ومبادرات متعلقة بالعدالة الانتقالية، وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لمنع التطرف العنيف وصدّه ومكافحة الإرهاب. ومكّن هذا الدعم الحكومات وشركاءها في المجتمع المدني من مواصلة النظم القانونية والقضائية مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. وبقي إلغاء عقوبة الإعدام أولوية في مجال حقوق الإنسان. وشملت الجهود التي تبذلها المنظمة لتحقيق هذا الهدف عقد حلقة نقاش رفيعة المستوى كل سنتين في مجلس حقوق الإنسان تتناول الجهود الإقليمية.

٧٨ - ونظراً إلى أن الحكومات هي الجهات الفاعلة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، فلا بد أن تفي بما يترتب على هذه المسؤولية من واجبات. ولا بد من إفساح المجال للمجتمع المدني لكي يتمكن من أداء دوره التكميلي في هذا المجال. لذلك، فمن دواعي القلق البالغ أن الاتجاه العالمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان يتسم بمواصلة تضيق الحيز المتاح أمام منظمات المجتمع المدني. وواجهت حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي تحديات خطيرة في العديد من البلدان وفي جميع المناطق. وكانت هناك أعمال انتقامية فظيعة ضد المتعاونين مع الأمم المتحدة. وفي كثير من الأحيان ظهرت تحديات أثناء الانتخابات وحملات المدافعين عن حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية والاحتجاجات السياسية، وتحديات متعلقة بتدابير مكافحة الإرهاب. ودافعت الأمم المتحدة بقوة عن الحريات العامة التي تتسم بها المجتمعات الديمقراطية من خلال الدعوة والمشورة القانونية على كل من الصعيد العالمي والوطني والمحلي.

٧٩ - وتناول مجلس حقوق الإنسان الأزمات المزمنة والمستجدة والجارية في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجرى في هذا الصدد حواراً بشأن المهاجرين وعقد دورتين استثنائيتين مكرستين للفظائع التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام ومنع مزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان في بوروندي. واتخذ المجلس خلال دوراته العادية الثلاث إجراءات لمنع حدوث مزيد من التدهور في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضدّ مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار وأوكرانيا وجنوب السودان والسودان واليمن وليبيا، إضافةً إلى رصد الأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار على نحو منتظم. وشهد الاستعراض الدوري الشامل مشاركة كاملة في سياق دورته الثانية. وازداد عدد المكلفين المستقلين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في المجلس، ويجري إنشاء ولايات جديدة متعلقة بالمهق والحق في الخصوصية. وأجرى المكلفون بولايات ٧٦ زيارة قطرية في عام ٢٠١٥. واستفادت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان بصورة كبيرة من تخصيص وقت إضافي للاجتماعات وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٨، مما أدى إلى استعراض ١٧٣ تقريراً من تقارير الدول الأطراف؛ واعتماد آراء وقرارات بشأن أكثر من ١٦٠ بلاغاً فردياً؛ وقيام اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بثمانى زيارات قطرية؛ وتنفيذ أنشطة على الصعيد الوطني في أكثر من ٤٠ بلداً.

٨٠ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها السبعين ٤٨ قراراً متعلقاً بحقوق الإنسان، اعتمد منها ٣٠ قراراً دون تصويت. ويؤسفني أنه جرى التصويت في تلك الدورة على عدد من القرارات التي عادةً ما تُعتمد بتوافق الآراء، ومنها قرارات بشأن حقوق الطفل، وتعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، في حين أن قرارات أخرى تتمتع في العادة بدعم واسع النطاق احتاجت إلى مستويات غير مسبوقه من التوافق السياسي لكي تُعتمد أخيراً من دون تصويت، مثل القرار بشأن منع التعذيب.

#### هاء - التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

٨١ - لقد وصلنا إلى منعطف حاسم في السنة الماضية. فالاحتياجات الإنسانية تجاوزت المستويات المعهودة في السابق، وأهمكت قدرتنا على الاستجابة إلى أبعد الحدود. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجهت الأمم المتحدة وشركاؤها نداءً لتوفير مبلغ ١٩,٩ بليون دولار من أجل مساعدة ٨٢ مليون نسمة في ٣٨ بلداً. ويعني ذلك أن عدد الناس المستهدفين بالمساعدة الإنسانية ازداد بمقدار ثلاث مرات في السنوات العشر الماضية. ورغم أن التمويل

بلغ رقماً قياسيًّا قدره ١٠,٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٥، فإن العجز الناتج كان هو أيضاً أضخم عجز على الإطلاق. وبلغ التشريد القسري أيضاً مستويات غير مسبقة، إذ وصل عدد الأشخاص المشردين داخلياً بسبب النزاع والعنف إلى ٤٠,٨ مليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٥ وبلغ مجموع اللاجئين في العالم ٢٠,٢ مليون لاجئ.

٨٢ - وغطت على هذه السنة خمس حالات طوارئ كبيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان، والعراق، واليمن. ففي الجمهورية العربية السورية، كان نحو ١٣,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، و ٦,٥ ملايين شخص مشرد داخلياً، وما يقرب من ٤,٦ ملايين لاجئ. وفي اليمن، بلغت نسبة الأشخاص الذين كانوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية نحو ٨٢ في المائة من السكان (٢١,٢ مليون شخص). وسُجِّلَ ما مجموعه ٣٤٦ كارثة طبيعية في عام ٢٠١٥، راح ضحيتها نحو ٣٦٣ ٢٣ شخصاً، وطالت أضرارها ٩٠,٣ مليون شخص، وأدت إلى تشريد أكثر من ١٩,٢ مليون شخص في ١١٣ بلداً، وتسببت بأضرار فاقت قيمتها ٦٥,٢ بليون دولار.

٨٣ - وفي الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهي واحدة من أسوأ فصول إعصار النينو في التاريخ المسجل، أسفر إعصار النينو عن آثار إنسانية مدمرة، فأضحى أكثر من ٦٠ مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية بسبب تفاقم الجفاف والفيضانات وغيرها من الظواهر الجوية البالغة الشدة. وفي ٢٠ أيار/مايو، أعلنت عن تعيين مبعوثين خاصين معيّنين بظاهرة النينو والمناخ من أجل زيادة الاهتمام بهذين التحديين. ويدمج إطار سندي للحد من أخطار الكوارث مسألة الحد من الكوارث في صلب العمل الإنساني والعمل الإنمائي بطريقة غير مسبقة.

٨٤ - وفي ضوء الضغوط التي تتعرض لها منظومة العمل الإنساني، عقدت أول مؤتمر قمة عالمي للمساعدة الإنسانية في إسطنبول يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو. وسبقته مشاورات مكثفة جامعة بين أصحاب المصلحة المتعددين دامت ثلاث سنوات ومهدت السبيل لانعقاد مؤتمر القمة. ومن الإسهامات الأخرى في هذا المضمار مساهمة الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية والتقرير الذي أعدته بعنوان ”إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة“ (A/70/709)، الذي حدد المسؤوليات الأساسية الخمس التي لا غنى عنها لتقديم خدمات أفضل للبشرية. وبالتأم الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأشخاص المتضررين، في إسطنبول، شكّل ذلك نقطة تحول

فيما يتعلق بالتغييرات اللازم إجراؤها من أجل تحسين معالجة الاحتياجات الإنسانية والمخاطر ومواطن الضعف وتقليصها على المدى الطويل.

٨٥ - ورغم أن نطاق الأزمات الإنسانية ومدتها في جميع أنحاء العالم قد أجهدا قدرة قطاع العمل الإنساني إلى أبعد الحدود، فإن التحديات العالمية، من قبيل المآزق السياسية التي تعيق مواجهة الأزمات، أو تغير المناخ، أو الهشاشة وتفاقم التفاوتات الاقتصادية، أو الجوائح تنذر بزيادة الحاجة إلى العمل الإنساني في المستقبل. فهذه فترة حاسمة للاستثمار في تعزيز القدرات المحلية، والحد من المخاطر، وبناء المؤسسات الفعالة والشاملة، لا سيما في السياقات المتسمة بقلّة المنعة. وعلينا أيضاً أن نستثمر في تمكين النساء والفتيات اللواتي غالباً ما يتأثرن بالأزمات الإنسانية بطرق مختلفة وغير متناسبة. ولقد وجه مؤتمر القمة نداءً لا لبس فيه من أجل العمل.

٨٦ - وأعلنت الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة عن الالتزامات والمبادرات المتخذة في إطار خطة العمل من أجل الإنسانية والمسؤوليات الأساسية الخمس من أجل دفع عجلة التغيير والتخفيف من المعاناة الإنسانية حالياً ومستقبلاً. ويجب أن تواصل الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية توفير المعونة للأشخاص المتضررين في أوانها وبطريقة يمكن التنبؤ بها وتراعي احتياجاتهم، بما يتماشى تماماً مع مبادئ العمليات الإنسانية، كما يجب أن تعطي الأولوية لتعزيز الجهود المبذولة في مجالي الوقاية والتأهب، وفي تنفيذ نتائج مستدامة تسهم في تقليص الاحتياجات.

٨٧ - وأتاح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وخطة العمل من أجل الإنسانية فرصة تاريخية للتركيز على الأشخاص المتضررين، لكنهما أعادا أيضاً إلى الأذهان ضرورة سدّ الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي عن طريق بذل الجهود من أجل الحد من ضعف الناس وتعرضهم للمخاطر.

## واو - تعزيز العدالة والقانون الدولي

٨٨ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استكمال أول محكمة مخصصة لولايتها، فقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حكم الاستئناف في قضية بوتاري. واعترف مجلس الأمن بإنجازات المحكمة، بما في ذلك مساهمتها في عملية المصالحة الوطنية وإعادة إحلال السلام وصونه. ولا يعني إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن الأشخاص الذين لم تستمع إلى قضاياهم قد أفلتوا من العقاب. ففي الواقع، اعتُقل أحد الفارين (لاديسلاس نتاغانزوا) في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونقل إلى رواندا في آذار/مارس لحاكمته. وفي

الوقت نفسه، أهدت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة محاكمات رادوفان كاراديتش وفويسلاف شيشيلي. وأدين السيد كاراديتش بتهمة الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، أما السيد شيشيلي فبرئ من جميع التهم الموجهة إليه. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تواصل النظر في ثلاث قضايا استئناف وقضيتين بحق شخصيتين ساميتين في المجالين السياسي والعسكري. وتواصل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين تنفيذ الولاية والمهام الأساسية للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

٨٩ - وشهدت المحكمة الجنائية الدولية تطورات هامة أخرى. فقد انتهت من محاكمة جان بيري بيما غومبو الذي أدين وحكم عليه بالسجن لمدة ١٨ عاماً بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب (قتل عمد واغتصاب ونهب) في جمهورية أفريقيا الوسطى. أما أحمد الفقي المهدي الذي يواجه تهماً بارتكاب جرائم حرب لتعمده شن هجمات على آثار ومبانٍ تاريخية مخصصة للعبادة في تمبكتو، مالي، فقد أعرب عن عزمه الاعتراف بأنه مذنب بالتهمة الموجهة إليه. وهذه القضية الأولى التي تركز حصراً على جريمة حرب متمثلة في تعمد توجيه هجمات ضد ممتلكات ثقافية.

٩٠ - وفي الدوائر الاستئنائية في المحاكم الكمبودية، تواصل الإجراءات في الدوائر الثلاث جميعها. وتجري المحكمة الخاصة للبنان الحاكمة الغياية لخمسة أشخاص متهمين بارتكاب الهجوم الذي أدى إلى مقتل رفيق الحريري و ٢٢ شخصاً آخر. وأصدرت المحكمة أيضاً حكمها في أول قضية تحقير تُقام بحق شركة في محكمة جنائية دولية، ونصّ الحكم على تبرة الشركة والصحافية. أما محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية التي تتابع تنفيذ ولاية المحكمة الخاصة لسيراليون، فتواصل عملها أيضاً.

٩١ - ويقضي مبدأ التكامل في نظام روما الأساسي بأن تجري محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة التي تحظى باهتمام دولي، في مرحلة الدرجة الأولى على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، تقدم الأمم المتحدة المساعدة في الجهود المتعلقة بكفالة الخضوع للمساءلة في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وسري لانكا، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. وفي جنوب السودان، تُقدّم المساعدة التقنية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان للنظر في الجرائم الدولية والوطنية التي ارتكبت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وهذه هي المرة الأولى التي كُلفت فيها الأمم المتحدة بتقديم المساعدة التقنية إلى منظمة إقليمية لإنشاء محكمة مختلطة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار المساعدة إلى السلطات

الانتقالية لإنشاء محكمة جنائية خاصة. وفيما يتعلق بسري لانكا، فإن الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في تنفيذ اقتراح الحكومة بإنشاء آلية قضائية للتحقيق في مزاعم حصول انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، كان قد لاحظها مجلس حقوق الإنسان.

٩٢ - واحتفلت محكمة العدل الدولية في عام ٢٠١٥ بذكرى تأسيسها السبعين بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة خمسة أحكام، ثلاثة بشأن الدفوعات الابتدائية واثان بشأن الأسس الموضوعية. وفي القضية المتعلقة ببعض الأنشطة التي تقوم بها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية (كوستاريكا ضد نيكاراغوا)، خلصت المحكمة إلى حدوث انتهاك للسيادة الإقليمية وحقوق الملاحة لكوستاريكا. وفي القضية المتعلقة بتشديد طريق في كوستاريكا على امتداد نهر سان خوان (نيكاراغوا ضد كوستاريكا)، رأت المحكمة أن كوستاريكا انتهكت التزامها بإجراء تقييم للأثر البيئي المتعلق بتشديد الطريق. وفي كلتا الحالتين، استنتجت المحكمة أنه لا يوجد أي انتهاك للالتزامات البيئية الجوهرية.

٩٣ - وأصدرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توصيتها العامة رقم ٣٣ بشأن لجوء المرأة إلى القضاء. وهي تشدد على أهمية لجوء المرأة إلى القضاء في مختلف النظم القانونية وفي جميع مجالات القانون لجميع النساء بغض النظر عن وضعهن الاقتصادي أو الاجتماعي، أو خلفيتهن السياسية، أو موقعهن الجغرافي، أو إصابتهن بالإعاقة، أو ميولهن الجنسي، أو هويتهم الجنسية.

٩٤ - وتصدّر موضوع المحيطات جدول الأعمال. فقد واصلت الدول الأعضاء بذل جهودها من أجل إنفاذ القانون الدولي على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهذا أمر أساسي لإنجاز خطة عام ٢٠٣٠، فالاتفاقية توفر الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستغلالها استغلالاً مستداماً. وقدّم التقييم البحري العالمي المتكامل الأول أساساً علمياً مكيناً لهذا العمل. واتخذت المنظمة أيضاً خطوات لصياغة صكّ دولي ملزم قانوناً في إطار الاتفاقية يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري الواقع خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

## زاي - نزع السلاح

٩٥ - يظل القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هدفاً رئيسياً من أهداف الأمم المتحدة، ولكنه هدف بعيد المنال. ورغم تعهدات الدول الأعضاء، لم يحرز

إلا تقدم محدود في تحقيق هذا الهدف المرتجى منذ أمد بعيد. فبالنسبة للأسلحة النووية، يرجع ذلك في معظمه إلى تزايد التوترات بين الدول الحائزة لأسلحة نووية وعدم مرونة آليات نزع السلاح. ويغمربي شعور عميق بخيبة الأمل إزاء عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ رغم مرور ٢٠ عاما على اكتمال المفاوضات بشأنها، وإزاء عدم التفاوض بشأن معاهدة المواد الانشطارية. وتظل التجربة النووية الرابعة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها مدعاة للقلق الدولي الشديد.

٩٦ - وبسبب عدم قدرة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ على التوصل إلى وثيقة ختامية موضوعية، خيمت أجواء عدم اليقين على آفاق نزع السلاح النووي وعلى إمكانية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد أعربت بوضوح عن استعدادي لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الإقليمي الشامل الضروري لتحقيق هدف إخلاء الشرق الأوسط من هذه الأسلحة.

٩٧ - وكان من دواعي السرور بوجه خاص أن أرحب باعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة التي اتفق عليها في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ (الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية) وجمهورية إيران الإسلامية. فهذا الإنجاز التاريخي - وهو شهادة على قيمة الدبلوماسية - يمثل نقطة تحول هامة في علاقة المجتمع الدولي مع جمهورية إيران الإسلامية ويفيد في منع الانتشار النووي. وأنا واثق من أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى مزيد من التفاهم والتعاون بشأن العديد من التحديات الأمنية الخطيرة في المنطقة وخارجها.

٩٨ - وإني أقدر الجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح المعني بنزع السلاح النووي للمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح النووي، وآمل أن تتمخض عن وثيقة ختامية شاملة واستشرافية.

٩٩ - ولقد أدت أي استخدام للأسلحة الكيميائية ولا أزال ملتزما التزاما تاما بالقضاء عليها. وقد أثبت مجلس الأمن عزمه الراسخ في هذا الشأن، إذ اعتمد في آب/أغسطس القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، الذي أنشأ بموجبه آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الأمم المتحدة لتحديد المتورطين في استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في الجمهورية العربية السورية. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم لهذه الآلية لتمكينها من

إنجاز مهمتها بطريقة محايدة ومهنية وفي الوقت المناسب. ولا تقتصر أهمية الخوض للمساءلة على هذه الحالة، بل المساءلة تشكل أيضا وسيلة للردع عن استخدام هذه الأسلحة اللإنسانية في المستقبل. فاستخدام الأسلحة الكيميائية لم يعد من قبيل المحرمات، ولذلك لا بد من تفعيل المساءلة لإعادة الأمور إلى نصابها.

١٠٠ - وحماية المدنيين والمقاتلين من الأسلحة العشوائية مهمة أساسية من مهام الأمم المتحدة. وبالتالي يظل نزع السلاح للأغراض الإنسانية من الأولويات. ويشجعني الاهتمام الذي يولّى للتحديات التي تشكلها منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وأنا أرحب بالحوار بين الجمعية العامة واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، الذي يدور حول التحدي الإنساني العاجل الذي تمثله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وبالدمع المتزايد للانخراط في التزام سياسي بشأن الحد من الأثر المدمر الذي يخلفه استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الآهلة بالسكان. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت الأمم المتحدة تقديم دعمها لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، وللانضمام إلى هذه الاتفاقيات. وإني أرحب بخطة عمل دوبروفنيك، التي اعتُمدت في المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠١٥. فهذه الاتفاقيات مثال على الشراكة بين الدول ومنظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني. غير أن تنفيذها لا يزال يتأثر بالموارد المقدمة من المانحين.

١٠١ - ويساورني قلق عميق إزاء عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة وإزاء استمرار الاتجار غير المشروع بالأسلحة على نطاق واسع. وقد اتخذت بعض الدول قرارات هامة لمنع تصدير الأسلحة، منها قرارات تستند إلى ما تنص عليه معاهدة تجارة الأسلحة من وجود "خطر كبير" بأن تسهم الصادرات في تقويض السلام والأمن أو أن تُستخدم في ارتكاب أعمال عنف خطيرة قائمة على نوع الجنس أو أعمال عنف ضد النساء والأطفال أو في تيسير ارتكابها. ويسرني أن عام ٢٠١٥ شهد تزايد عدد التصديقات على المعاهدة.

١٠٢ - وكان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لحظة حاسمة في الجهود العالمية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته والقضاء عليه، إذ تضمنت الخطة غاية محددة تتوخى تخفيض التدفقات غير المشروعة للأسلحة إلى حد كبير بحلول عام ٢٠٣٠.

١٠٣ - ومع ازدياد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عالم اليوم، تتعاظم أيضا التداعيات الأمنية التي يحتمل أن تترتب على هذه التكنولوجيا. ففي عام ٢٠١٥، قام فريق من الخبراء الحكوميين، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٤٣، بإعداد

تقرير عن معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول للدول فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني. وسيجتمع الفريق التالي من الخبراء الحكوميين في أواخر عام ٢٠١٦، وسيتولى تعزيز هذا الإطار الأساسي.

١٠٤ - وبالمثل، تفرض علينا أهمية الفضاء الخارجي كفالة تمتع جميع الدول بفوائده. وأنا أشعر بالتفاؤل إزاء الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة بشأن الفضاء الخارجي، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين اللجنتين الأولى والرابعة التابعتين للجمعية العامة.

١٠٥ - ولا يزال القلق يساورني بشكل خاص إزاء تنامي الصلة بين الإرهاب والأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي. وقد أقر مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن في عام ٢٠١٦ خطة عمل الأمم المتحدة، التي تركز على اثنين من صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة، هما قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا رئيسيا في السير قُدمًا بهذه المسألة، بما في ذلك من خلال إشراك جميع الدول الأعضاء.

١٠٦ - ويسرني أن أشير إلى أن الأمم المتحدة قدمت المساعدة في بناء القدرات إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لأغراض منها تحسين الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتعزيز التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومعاهدة تجارة الأسلحة. وتم تكثيف جهود توعية المجتمع المدني. واحتفلنا أيضا بحلول الذكرى السنوية السبعين لأول قرار اتخذته الجمعية العامة، وهو القرار الذي حدد هدف القضاء على الأسلحة النووية.

حاء - مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره

١٠٧ - أصبحت مواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية والجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف العنيف وأعمال العنف غير النمطية مسألة معتادة كل يوم بالنسبة للعديد من موظفي الأمم المتحدة العاملين في البيئات التي توجد بها بعثات والبيئات الخارجة عن إطار البعثات في جميع أنحاء العالم. وتلك مسائل تجبر الأمم المتحدة على تحويل وجهه الاهتمام والموارد على حساب أولويات أساسية أخرى. وفي العديد من السياقات، تواجه الأمم المتحدة تحدي "البقاء والإنجاز" في بيئات من أشد البيئات صعوبة وأقلها استقرارا، مع كفالة سلامة الموظفين وأمنهم في الوقت ذاته. وهذه المهمة ليست سهلة. وهناك ثمانية من البلدان الإحدى عشر التي تواجه أعلى مستويات التهديد من الجماعات الإرهابية المنتسبة إلى

تنظيم القاعدة، تستضيف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ ومن بين تلك البعثات الثمان، هناك سبع بعثات سياسية لا تتوفر لها قوات لحفظ السلام، وهي بالتالي تواجه تحديات أمنية واضحة. والعنف يتهدد موظفي الأمم المتحدة في أكثر من أمنهم الشخصي. وعندما يكون الموظفون غير قادرين على العمل أو يضطرون إلى المغادرة، فلا يمكننا أن نستمر في الاضطلاع بولايتنا الأساسية وفي البحث عن حلول سياسية طويلة الأجل ومستدامة وشاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف.

١٠٨ - ومما يبرز كيفية استفادة الإرهابيين من الانقسامات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع لإرساء قضيتهم والترويج لها كون معظم الأنشطة الإرهابية التي نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقعت في بلدان غارقة في نزاعات حديثة أو قديمة. وفي عدد متزايد من النزاعات، أدى الإرهاب إلى أزمات إنسانية وإلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع. ومن دواعي القلق المتزايد أيضا ظهور جماعات إرهابية تغذيها الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة. ولن ينجح التركيز على إنفاذ القانون والتدابير الأمنية في الأجل القصير دون معالجة مسببات التطرف العنيف. ولهذا السبب، قدمت خطة عمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، تضمنت أكثر من ٧٠ توصية إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة. وتقترح هذه الخطة وضع خطط عمل وطنية تحدد مسببات التطرف العنيف في سياقات معينة لمعالجتها على نحو أكثر فعالية. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت خطة تتألف من توصيات استشرافية من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب في التقرير الذي أقدمه كل سنتين إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/70/826 و Corr.1)، وذلك بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد تلك الاستراتيجية. وكان الغرض من ذلك التقرير هو إثراء مشاورات الدول الأعضاء قبل الاستعراض الخامس للاستراتيجية، الذي أجرته الجمعية العامة يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه، أي بعد تقديم التقرير بوقت قصير. ومن المتوقع أن تتمخض تلك المشاورات عن قرار يُعتمد بتوافق الآراء ويرسم خريطة عمل المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف خلال السنوات القادمة.

١٠٩ - وريثما يتم ذلك الاستعراض، استمر العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تنفيذ جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقام العديد من كيانات الأمم المتحدة بمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف باتباع نهج معزز ومتناسك قائم على "إشراك الأمم المتحدة برمتها"، بما في ذلك من خلال مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب وخطة تنفيذ بناء القدرات

من أجل التصدي لتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وقدم الدعم أيضا للدول الأعضاء لبناء قدرات نُظمتها في مجالات العدالة الجنائية ومراقبة الحدود وإنفاذ القانون، وخاصة من أجل زيادة الفعالية في التصدي للتحديات الحديثة المتعلقة بالإرهاب، مثل ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والصلة المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

١١٠ - ورغم إحراز تقدم كبير في مجال مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، فإنه يظل تقدما هشاً ويمكن عكس اتجاهه، إذ تفيد تقارير موثوق بها أن السفن التجارية لا تزال تشكل هدفاً للقراصنة الصوماليين، وأن السفن الصغيرة لا تزال معرضة للخطر. ويجب البدء بالبرّ أولاً لتعزيز الأمن الطويل الأجل قبالة سواحل الصومال، حيث لم تسفر جهود بناء القدرات بعد على نتائج مستمرة ومستدامة في معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، مثل هشاشة الاقتصاد وبطالة الشباب وضعف قدرات الجهاز القضائي ووهن هياكل الحكم. وما فتئت الأمم المتحدة تقدم الدعم إلى الصومال وبلدان المنطقة من خلال الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال.

١١١ - وعقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول مشكلة المخدرات العالمية في نيسان/أبريل. وفي الفترة التي سبقت ذلك، قدم العديد من كيانات الأمم المتحدة الدعم للدول الأعضاء من خلال تزويدها بأدلة وتحليلات للآثار المترتبة على مشكلة المخدرات العالمية. وفي الوثيقة الختامية الصادرة عن تلك الدورة (القرار S-30/1)، أقرت الجمعية العامة بضرورة اتباع نهج شامل ومتكامل ومتوازن لمواجهة التحديات المتعددة الجوانب التي تطرحها المخدرات في جميع أنحاء العالم. وبذلك، شددت الجمعية على أهمية اتباع نهج علمية وقائمة على الأدلة للنقص من العرض والطلب، مع معالجة المواضيع الشاملة، مثل حماية حقوق الإنسان والصحة وتعميم منظورات نوع الجنس والسن في السياسات المتعلقة بالمخدرات، وتحديد التهديدات الجديدة والناشئة التي تشكلها المؤثرات النفسانية الحديثة. وفي الدورة الاستثنائية، وضعت الجمعية العامة الأساس للاستعراض العشري للإعلان السياسي وخطة العمل المعتمدين في عام ٢٠٠٩ بشأن مشكلة المخدرات العالمية، اللذين يشكلان وثيقة السياسات الرئيسية الناظمة للعمل الدولي في هذا المجال. وإني أتطلع إلى حوار شامل منفتح على الأفكار والنهج الجديدة في الفترة التي ستسبق ذلك الاستعراض.

١١٢ - وواصلت الأمم المتحدة تقديم دعمها للدول الأعضاء في مجال منع الجريمة وإصلاح نظم العدالة الجنائية وفقا للمعايير والقواعد الدولية. وحدد مؤتمر قمة الأمم المتحدة الأول لرؤساء الشرطة التأكيد على أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بمهام الشرطة لبناء وتعزيز قدرات

مؤسسات الدول المضيفة على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذلك في تحديد المكانة التي تحتلها مهام الشرطة في إصلاح النظام القانوني وقطاع الأمن بشكل عام. ودعمت منظمة الأمم المتحدة عملية تنقيح واعتماد المعايير الدنيا للأمم المتحدة بشأن معاملة السجناء (قواعد مانديلا) وغيرها من الصكوك، وهي بصدد تقديم المساعدة التقنية لمعالجة أزمة السجناء في العالم وللهيوض بتحقيق العدالة للأطفال وتعزيز تصدّي جهازي الشرطة والقضاء للعنف ضد النساء والفتيات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف بدعم البلدان في زيادة إمكانيات حصول جميع النساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف القائم على نوع الجنس على مجموعة منسقة من الخدمات الأساسية الجيدة والمتعددة القطاعات. ويقوم البرنامج العالمي لمكافحة العنف ضد الأطفال بمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها الدولية.

١١٣ - ودعما لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٤/٦٩، وتمشيا مع الولاية المنوطة بالأمم المتحدة، أجرت المنظمة أول تقييم للتهديدات العالمية الناجمة عن الجرائم التي تتعرض لها الأحياء البرية، أبرزت فيه قلة منعة الأنواع المحمية من الحيوانات والنباتات البرية أمام الجريمة المنظمة. وتواصل كيانات الأمم المتحدة العمل معا من أجل التوصل إلى استراتيجية مشتركة لمكافحة هذه التجارة غير المشروعة والمأساوية عن طريق معالجة القضايا المتعلقة بالعرض والطلب، ووضع أطر قانونية قوية، وتفعيل التعاون الدولي. ولقد أعددت تقريرا موجها إلى الدول الأعضاء عن تنفيذ القرار ٣١٤/٦٩ وهو متاح للاطلاع عليه (A/70/951).

١١٤ - وصدقت عشر دول إضافية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال فترة السنتين الحالية، ليصل عدد الدول الأطراف إلى ١٧٨ دولة. وأكملت آلية استعراض التنفيذ أكثر من ١٠٠ استعراض، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بدأت الدول الأطراف الدورة الثانية لآلية الاستعراض.

١١٥ - وواصلت المنظمة تقديم الدعم للدول في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها بتوفير المساعدة التقنية المعززة لمواجهة كافة أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، خاصة في سياق مناطق التزاغات ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. ودعا مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى بذل كل ما في وسعها لمكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما لأغراض الاستغلال الجنسي، مشيرا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام باعتبارها من أبرز المسؤولين عن هذه الجرائم. وتم تكثيف الجهود أيضا لضمان اتساق السياسات مع التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والمسائل المتعلقة بالمقاتلين الأجانب

واسترداد الممتلكات المسروقة. وتلك موضوعات تشكل جزءاً هاماً من النقاش حول تمويل التنمية في الوقت الذي يبدأ فيه المجتمع الدولي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التي تقر صراحةً بالصلات القائمة بين الحوكمة وسيادة القانون والعدالة والأمن والتنمية المستدامة والمنصفة للجميع.

## الفصل الثالث

### تعزير المنظمة

١١٦ - قطعت الجمعية العامة أشواطاً هامة في تنشيط عملها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مستفيدة من الدعم المقدم من الأمانة العامة عند الاقتضاء. وعلى سبيل المثال، قدمت الجمعية موعداً لانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وجاءت بأساليب مبتكرة في عملية اختيار خلفي، وعززت تفاعلها مع المجتمع المدني. وتواصلت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن رغم أن إيجاد صيغة متفق عليها ظل بعيد المنال عن سائر الأعضاء. وفي غضون ذلك، مضت الأمانة العامة في تحديث وتحسين خدمات المؤتمرات المقدمة إلى الدول الأعضاء، بوسائل منها استخدام التكنولوجيات الجديدة لتحسين مواعيد إصدار الوثائق المتعددة اللغات والارتقاء بنوعيتها.

١١٧ - واستُخدمت التكنولوجيات والمنتديات المتعددة اللغات، سواء منها التقليدية أو الرقمية، بقوة في أنشطة التوعية الإعلامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير للترويج لإنجازات المنظمة وأنشطتها، وخاصة منها اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. وإحياء الذكرى السنوية السبعين لقيام المنظمة، أقيمت الاحتفالات على امتداد عام كامل. وساعدت مختلف الاحتفالات بالذكرى السنوية السبعين على التواصل بين المنظمة والجمهور المحلي والشعبية في جميع أنحاء العالم، وعلى حشد المزيد من التأييد للأمم المتحدة وأعمالها.

١١٨ - وبعد مرور عقد من الإصلاح الإداري الشامل، أصبحت الأمانة العامة الآن في وضع جيد يؤهلها للعمل كمنظمة عالمية حديثة وفعالة ومتكاملة. وبفضل نظام أوموجا، النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، تم توحيد أساليب إدارة الأعمال وتشغيلها آلياً في جميع عملياتنا عبر العالم. وهذه فرصة لإعادة النظر في الطريقة التي نؤدي بها أعمالنا ولتبسيط وترشيد العمليات وتوطيد هيكل الأمانة العامة الإداري المجزأ. وأملاً في تعزيز أساليب الإشراف على الموارد التي عهدت بها الدول الأعضاء إلينا، فإن اقتراحي المتعلق بنموذج جديد لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي يوجد قيد الإعداد، وسيتم عرضه على الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

١١٩ - وانطلق النظام الجديد لاختيار الموظفين وتنظيم نقلهم، بدءاً بالشبكة الوظيفية لوظائف الشؤون السياسية وحفظ السلام والعمل الإنساني، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويتيح هذا النظام إدارة الموارد البشرية على نحو استراتيجي وعلى نطاق عالمي

بصورة أكبر، مع بناء قوة عاملة عالمية قابلة للتكيف، تتألف من موظفين ذوي مهارات وخبرات متنوعة. وقد أحرز تقدم كبير في الحد من تجزؤ موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يعزز بدوره قدرة المنظمة على دعم نظام أوموجا وعلى الامتثال للمعايير والممارسات الفضلى المعمول بها في مجال التكنولوجيا. وأحرز أيضا تقدم في تحديث بيئة المكاتب. وبدأت المرحلة الأولى من تنفيذ ترتيبات الاستخدام المرن لأماكن العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٢٠ - وخلال فترة ولايتي، تم تأسيس النظام الداخلي لإقامة العدل، الذي يشكل جزءا من هيكل المساءلة في المنظمة. وتتوخى الجمعية العامة إنشاء نظام يكفل، في جملة أمور، خضوع المديرين والموظفين للمساءلة على حد سواء. ويشكل التقرير الصادر عن فريق مستقل والتعليقات التي أدليت بها بشأن تقييمه للنظام موضوع تقارير منفصلة ستنظر فيها الجمعية خلال الدورة الحادية والسبعين.

١٢١ - وظلت إدارة المخاطر في المؤسسة تشكّل جانبا أساسيا من رؤيتي المتعلقة بتعزيز الأمانة العامة. فهي تُيسّر عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بفعالية في المنظمة برمتها، وتحفز الحوار البناء على أعلى المستويات بشأن القضايا الحاسمة في بيئة ما فتئت تزداد تعقيدا وغموضا. وبعد تقييم المخاطر على نطاق الأمانة العامة، تعكف المنظمة على اتخاذ خطوات للتخفيف من المخاطر الاستراتيجية الأشد حدة التي تحدق بالمنظمة في مجالات مثل الهيكل التنظيمي، والتحول التنظيمي، والتخطيط الاستراتيجي، وتخصيص اعتمادات الميزانية، والسلامة والأمن، والتمويل من خارج الميزانية والإدارة، واستراتيجية الموارد البشرية، والإدارة والمساءلة.

١٢٢ - وتعد البيئة الأمنية الحالية من المخاطر الأشد حدة التي تواجه المنظمة. وقد أثبتت التحسينات في ممارسات وسياسات إدارة الأمن فعاليتها في احتواء الخسائر، إذ سقط عدد أقل من الأفراد ضحية لأعمال عنف منذ عام ٢٠١١، على الرغم من تزايد عدد الهجمات التي تُشن ضد الأمم المتحدة. لكن الأمر المفجع أنه إضافة إلى الخسائر الكبيرة في أرواح الأفراد النظاميين المشار إليها في الفقرة ٣٧، لقي ١٥ فردا مدنيا مصرعهم نتيجة لأعمال العنف، ويرجع ذلك في معظمه إلى الجريمة والاضطرابات المدنية. وقد ركزت المنظمة أيضا على تعزيز واجب العناية بالموظفين العاملين في البيئات الشديدة الخطورة الذي يقع على عاتقها، بالتوازي مع تنفيذ برامج الأمم المتحدة وولاياتها الحيوية. أما في السياق العالمي، فإن المنظمة عاقدة العزم على القيام باستجابات فعالة ومنسّقة، وتوحيد مواردها بدمج جميع الموارد الأمنية المتاحة للأمانة العامة في إطار إدارة شؤون السلامة والأمن، وتعزيز تعاونها مع

الحكومات المضيفة لتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة وإخضاع مرتكبي الجرائم ضدهم للمساءلة.

#### الشراكات

١٢٣ - تسلّم الأمم المتحدة منذ فترة طويلة بأهمية الشراكات باعتبارها عنصراً مميزاً في أعمالها. وينبغي ألا تشمل تلك الشراكات الحكومات فحسب، بل كذلك الأعمال التجارية والمؤسسات الخيرية الخاصة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ومجموعات المتطوعين والسلطات المحلية والبرلمانات ونقابات العمال ومعاهد البحوث والأوساط الأكاديمية. وقد أثبتت الترتيبات التي يتعدد فيها أصحاب المصلحة نجاحها لأنها توسع نطاق الشراكات التقليدية عن طريق الزيادة بقدر كبير في الموارد المتاحة وتحسين فعالية استخدامها وزيادة الاتساق بين السياسات والعمليات. ويمكن لهذه الشراكات أن توجه الالتزامات والإجراءات، ويتوقف نجاحها على إسناد الأدوار والمسؤوليات وعلى وضوح المساءلة. وقد برز نموذج الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين كوسيلة واعدة لتقاسم الأعباء وتحفيز العمل والاستفادة من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في معالجة مشاكل محددة.

١٢٤ - وتكتسي الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين أهمية بالغة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد تبين أن إشراك قطاع الأعمال التجارية له أهمية خاصة. فمن خلال مبادرتنا الرئيسية الرامية إلى تعبئة القطاع الخاص - الاتفاق العالمي للأمم المتحدة - تعمل أكثر من ٨ ٠٠٠ شركة على النهوض بالممارسات التجارية القائمة على المبادئ وعلى إحراز التقدم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وتشير غالبية الشركات التي شملتها الدراسات الاستقصائية إلى أنها على علم بأهداف التنمية المستدامة، وأنها ترغب في تنفيذ تلك الأهداف في إطار خطط أعمالها. وقد بدأ اتجاه واضح في الظهور، وهو أن مؤسسات الأعمال التجارية، بما فيها مؤسسات الاستثمار، تعتبر نفسها جهات فاعلة مشروعة ومشاركة في خطة التنمية المستدامة الواسعة النطاق. واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ تشكل معلمة بارزة من حيث تعاوننا المتواصل مع دوائر الأعمال التجارية الدولية، كما تتيح فرصاً جديدة للتشارك والتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية بشأن هذه المسألة العالمية الملحة.

١٢٥ - ومن الضروري تعزيز نزاهة الأمم المتحدة وخضوعها للمساءلة فيما يتعلق بالأعمال التي تشترك فيها مع القطاع الخاص. فالمبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية تشكل إطار عمل ذا أهمية بالغة لانخراط القطاع الخاص

على نحو متسق وشفاف أثناء قيام الأمم المتحدة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. كذلك، فهذه المبادئ التوجيهية المتعلقة باتباع نهج قائم على المبادئ في التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية تستند إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي تتضمن بنودا واضحة عن الشفافية ومساءلة أصحاب المصلحة.

## الفصل الرابع

### خاتمة

١٢٦ - بهذا ينتهي تقريرني السنوي الأخير عن أعمال المنظمة. وقد حرصت على أن أغادر هذه المنظمة وهي أفضل استعدادا لمواجهة التحديات الهائلة الماثلة أمامها، بما يمكنها من خدمة جميع أعضائها وخدمتنا "نحن الشعوب" في جميع أرجاء المعمورة. وقد أوضح هذا التقرير أن الحاجة إلى الأمم المتحدة باتت ماسة أكثر من أي وقت مضى، بل من المرجح أن تتعاضد هذه الحاجة فيما يبدو. فالمنظمة منخرطة في سائر القضايا العالمية الملحة في جميع أنحاء العالم. وسيكون العقد القادم عقدا حاسما إذا نحن أردنا الوفاء بوعدنا بضمان حياة كريمة للجميع وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ومن تهديدات تغير المناخ على نحو لا رجعة فيه. وعلينا أن نواصل مجموعة الإصلاحات الجارية التي تشمل ركائز المنظمة الثلاث جميعها. ولكن يجب ألا يقتصر عملنا على تلك الإصلاحات. فلا بد من مواصلة الابتكار والانفتاح والإبداع إذا أريد للأمم المتحدة أن تستبق تغيرات المشهد العالمي وأن تظل محفلا للعمل الجماعي القائم على المبادئ. وإني أشجع الدول الأعضاء على الاستفادة بشكل مسؤول من هذه المؤسسة التي لا غنى عنها، والتي تتميز بعضويتها الشاملة ونفوذها العالمي. وأنا أتطلع إلى العمل معها حتى آخر يوم من فترة ولايتي.

